جامعة عبد الحميد بن باديس

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد كمي

الاستثمار السياحي كآلية لتحقيق التنويع الاقتصادي و أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1995-2017) دراسة قياسية

من إعداد الطالبين: تحت إشراف الأستاذ:

- غطاط الحاجة .
- بن حامد أمين .

د/ حيمور مصطفى

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة

السنة الجامعية: 2022/2021

دعاء

اللهم أنت القريب... و أنت الصاحب و الحبيب... و أنت الوحيد المجيب...

و أنت الشافي الطبيب...و أنت الذي تعلم ما نريد... اللهم ارحم ضعفنا ...

و آمن روعنا... و أسعد قلوبنا... و فرج همومنا... و اصرف عنا ما يقلقنا و يعكر صفونا ...

و ارزقنا صبرا جميلا...و من بعده أجر و عوضا... و ألبسنا لباس الصحة و العافية...

و ارزقنا قلبا خاشعا... و عملا صالحا... و توفيقا من عندك ... و ارزقنا عفوك و غفرانك...

و رضاك و الجنة...

ضع يدك على قلبك و قل: اللهم يا خالق هذا القلب إملأه إيمانا حتى

ألقاك يوم لا ينفع مال و لا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم, ربي إني استودعتك نفسي

فلا تجعل مرها يشقيني و لا حلوها يلهيني, اللهم اجعل ما نريده في حياتنا قريبا لناظرنا,

سعيدا بخواطرنا,

اللهم أسعدنا سعادتين:" الدنيا بخيرها و الجنة بفردوسها"

إهداء

إذا كان الإهداء جزءا من الوفاء أهدي هذا البحث :

إلى من مهد لي طريق العلم و أعطى فأجزل العطاء إلى من أحمل اسمه بكل

فخر.....أبي العزيز

إلى من كان دعائها سر نجاحي و بوجودها عرفت معنى الحياة إلى رمز

الحب و بحر الحنان .....أمي الحبيبة.

إلى ملاذي و قوتي و سندي بعد الله سبحانه و توائم روحي من عشت معهم أجمل

الذكريات .....أخي و أخواتي.

إلى أخواني الذين لم تلدهم أمي و رفاق درب الحياة حلوها و مرها و رمز الإيثار

و الوفاء.....أصدقائي.

إلى رفيق دربي في هذه الحياة الذي ساندني طول المسيرة الدراسية زوجي حفظه الله و ووفقه.

إلى شهداء ثورة أكتوبر الذين ضحوا بدمائهم من أجل الوطن و إلى الآن

صامدين

إلى كل من أحبني بصدق فدعا لي بالتوفيق و السداد.

شكر وتقدير

أول من يشكر و يحمد آناء الليل و النهار, هو العلي القهار الأول و الآخر و الظاهر و الباطن, الذي أغرقنا بنعمه التي لا تحصى, و أنعم علينا برزقه الذي لا يفنى, و أنار دروبنا, فله جزيل الشكر

والحمد والثناء العظيم, هو الذي أنعم علينا إذا أرسل فينا عبده و رسوله " محمد بن عبد الله " عليه أزكى الصلوات و أطهر التسليم, أرسله بقرآنه المبين, فعلمنا ما لم نعلم, و حثنا على طلب العلم أينما وجد.

لله الحمد كله و الشكر كله أن وفقنا و ألهمنا الصبر على المشاق التي واجهتنا لإنجاز هذا العمل المتواضع.

و الشكر موصول إلى كل معلم أفادنا بعلمه, من أولى المراحل الدراسية حتى هذه اللحظة كما نرفع كلمة الشكر إلى الأستاذ المشرف **" حيمور مصطفى "**, الذي ساعدنا في إنجاز مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر.

و نشكر جميع الأساتذة الذين ساندونا طول المشوار الجامعي.

كما نشكر كل من مد لنا العون من قريب أو بعيد.

و في الأخير لا يسعنا إلا أن ندعو الله عز و جل أن يرزقنا السداد, الرشاد, و العفاف و الغنى.

فهرس المحتويات :

المحتويات	الفهرس
دعاء	
إهداء	
شكر و عرفان	
فهرس المحتويات	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول السياحة و الاستثمار السياحي	
تمهيد	2
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السياحة	3
المطلب الأول: نشأة السياحة و تطورها	3
1/ المراحل التي مرت بها السياحة	4
المطلب الثاني: تعريف السياحة و أنواعها	5
1/ تعريفات السياحة	5
2/ أنواع السياحة	6
المطلب الثالث: أهم عوامل جذي السياحة	7
1/ أهمية السياحة	7
2/ أهم عوامل جذب السياح	8
المطلب الرابع: الدوافع و المعوقات السياحية	10

1/دوافع	11
2/معوقات	13
المبحث الثاني: مفهوم الاستثمار السياحي محدداته و حواجزه	14
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار السياحي	14
المطلب الثاني: محددات الاستثمار السياحي	14
المطلب الثالث: حواجز الاستثمار السياحي	14
المبحث الثالث: واقع الاستثمار السياحي في الجزائر	15
المطلب الأول: المقومات السياحية في الجزائر	15
المطلب الثاني: تحليل واقع المؤشرات السياحية في الجزائر	16
1/ تطور مشاريع الاستثمار السياحي في الجزائر	16
2/ تطور الطاقة الاستعابية (الفندقية)	17
3/ تطور عدد السياح الأجانب	19
4/ تنافسية قطاع السياحي في الجزائر	20
المطلب الثالث: مساهمة القطاع السياحي في بعض المؤشرات الاقتصادية الجزائرية	21
1 / مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي	21
2/ مساهمة قطاع السياحة في التشغيل	21
3/ مساهمة قطاع السياحة في ميزان المدفوعات	22
4/ مساهمة السياحة في الصادرات الجزائرية	23
5/ تقييم الاستثمارات السياحية كأحد بدائل قطاع المحروقات في الجزائر	27

خلاصة الفصل الأول	26
الفصل الثاني: التنويع الاقتصادي	
تمهيد	28
المبحث الأول: ماهية التنويع الاقتصادي و مؤشرات قياسه	29
المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي وأهميته و أهدافه	29
1/ مفهوم التنويع الاقتصادي	29
2/ أهمية التنويع الاقتصادي:	29
3/ أهداف التنويع الاقتصادي	29
المطلب الثاني: مستويات التنويع الاقتصادي و مؤشرات قياسه	31
1/ مستويات التنويع الاقتصادي	31
2/ مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي	33
3/ معامل التركيز: (conentration coefficient)	33
4/ معامل هيرفندال- هيرشمان:(Herfindahl- hirshman)	34
المبحث الثاني: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر و مساهمته في زيادة الناتج المحلي	35
المطلب الأول: آلية التنويع الاقتصادي في الجزائر	35
1/ إجراءات ترقية الصادرات خارج المحروقات	35
2/استراتيجية تحرير التجارة الخارجية	35
3/سياسة سعر الصرف	36
4/ الإجراءات الجبائية	37

5/ الإجراءات الجمركية	37
6/ إجراءات متعلقة بالاستثمار	37
المطلب الثاني:مساهمة التنويع الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي	39
1/مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي	39
2/مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي	40
3/ مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي	42
المبحث الثالث: دور الاستثمار السياحي في النمو الاقتصادي	42
المطلب الأول : دور الاستثمار السياحي في تفعيل اليد العاملة	43
المطلب الثاني: دور الاستثمار السياحي في تدفيق الأموال الأجنبية	44
المطلب الثالث: دور الاستثمار السياحي في نقل التكنولوجيا	45
المطلب الرابع: دور الاستثمار السياحي في تحقيق ميزان المدفوعات	46
خلاصة الفصل الثاني	47
الفصل الثالث: الدراسة القياسية حول الاستثمار السياحي كآلية لتحقيق التنويع الاقتصادي و أثره على النمو الاقتصادي	
تمهيد	49
المبحث الأول: توصيف متغيرات الدراسة	50
المطلب الأول: دراسة تطور الناتج المحلي الإجمالي	50
1/ دراسة تطور الناتج المحلي الإجمالي (المتغير التابع المراد تفسير سلوكه)	51
المطلب الثاني: دراسة تطور الإيرادات السياحية	52
المطلب الثالث: دراسة تأثير الإيرادات السياحية على الناتج المحلي الإجمالي	53
المبحث الثاني: صياغة و تقدير النموذج	54
المطلب الأول: تحديد شكل نموذج الدراسة القياسية (صياغة النموذج القياسي)	54

المطلب الثاني: تقدير النموذج القياسي	56
1/خصائص طريقة المربعات الصغرى العادية	56
المبحث الثالث: الدراسة الإحصائية و الاقتصادية للنموذج المقدر	59
المطلب الأول: الدراسة الإحصائية لنموذج	59
أ/ اختبار معنوية المعالم (اختبار ستودنت)	59
المطلب الثاني: الدراسة الاقتصادية للنموذج المقدر	63
1/التفسير الاقتصادي للنموذج	63
2/ اختبار جودة النموذج	63
المطلب الثالث: الدراسة القياسية و التنبؤية للنموذج	64
أ/ اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	64
ب/ اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الثانية (Breuch- Godfrey	65
ج/ اختبار تجانس تباين الأخطاء	66
د/ اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء (البواقي) :	67
خلاصة الفصل الثالث	69
خاتمة	71
قائمة المراجع	73
الملخص	76

قائمة الأشكال :

الرقم	العنوان	الصفحة
1	2000-20016 الفترة خلال الجزائر في الفندقية الليالي تطور	18
2	1990-2013 الفترة خلال للجزائر الأجانب السياح عدد تطور	20
3	2000-2012 الفترة خلال السياحية النفقات و المداخيل تطور	23
4	التركيز لمعامل موضح بياني رسم	34
5	العمل لفرص السياحة خلق آليات	44
6	1995-2017 الفترة خلال الجزائر في pib تطور يمثل بياني منحنى	51
7	1995-2017 الجزائر في السياحية الإيرادات تطور يمثل بياني منحنى	52
8	خلال معا الإجمالي المحلي الناتج و السياحية الإيرادات تطور يمثل بياني منحنى 1995-2017 الفترة	53
9	المتغيرات إنتشار منحنى	62
10	DW لإحصائية الرفض و القبول مناطق تحديد يوضح مخطط	65
11	JakeE-Bera للأخطاء الطبيعي التوزيع	67
12	توضيح اختبار معيار ثايل	68

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الاستثمارات السياحية المصرح بها خلال الفترة 2002-2015	17
2	تطور عدد الليالي السياحية في الجزائر حسب المنتوج السياحي	18
3	قيم مؤشرات تنافسية القطاع السياحي في الجزائر و ترتيبها عربيا و دوليا	20
4	تطور الإيرادات السياحية و مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي	21
5	تطور عدد العمال في قطاع السياحة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016	22
6	تطور مساهمة قطاع السياحة في الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2005-2013	24
7	تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	39
8	الناتج المحلي الإجمالي و الناتج الزراعي في الدول المغاربة الثلاث (بالأسعار الجارية)	39
9	مساهمة الصناعات الإستخراجية و التحويلية في الاقتصاد الوطني	41
10	القيمة المضافة لقطاع الخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي)	42
11	التغيرات السنوية لكل من الناتج المحلي الإجمالي و الإيرادات السياحية في الجزائر	50
12	نتائج تقدير النموذج	58
13	جدول مساعد يوضح معنوية معالم النموذج	59
14	نتائج إختبار الإرتباط الذاتي للأخطاء Breuch Godfrey	65
15	نتائج إختبار تجانس تباين الأخطاء White	66

مقدمة

بعد ما كانت السياحة ظاهرة إنسانية ثقافية أصبحت ظاهرة اقتصادية و صناعة العصر, فانتقل مفهومها من مجرد إشباع رغبات الإنسان و الترفيه عن النفس إلى صناعة تعمل على خلق طلب مستمر على خدماتها, و تعتبر السياحة مصدرا من مصادر الدخل و خلق فرص العمل و منه تنشيط الاستثمار و خدمة التنمية بكافة أبعادها و خاصة من أجل تنويع الاقتصاد.

تبرز السياحة في الآونة الأخيرة كأهم استراتيجية للتنمية في العالم بصورة عامة و الجزائر بصورة خاصة نظرا لموقعها الاستراتيجي و إمكانيتها المتاحة, رغم أن نصيبها من السياحة العالمية لا يزال ضعيفا.

أصبحت السياحة من بين القطاعات الاقتصادية الهامة لذا يتعين على الدول العمل على تنميتها و تطويرها, لما لها من بالغ الأثر في قضايا التنمية من خلال تدفق رؤوس الأموال و تحقيق الموازنات الاقتصادية و الاجتماعية.

يعتبر الاستثمار أحد المتغيرات الاقتصادية الكبرى و ذلك لمساهمته في التنمية, فهو متغير حساس يتأثر و يرتبط بعدة متغيرات و خاصة بالدخل القومي عن طريق الادخار الذي تمثل مصدرا هاما له و للإنتاج باعتباره مؤثرا فيه.

و الاستثمار السياحي شأنه من شأن باقي الاستثمارات في قطاعات أخرى تبحث عن ركيزتين أساسيتين لمباشرة النشاط في أي مكان, و المتمثلة في الضمانات و الحوافز, كتوفير الاستقرار السياسي الذي يشكل المناخ الملائم للاستثمار و الحوافز العديدة كالقوانين و التشريعات المتعلقة بالاستثمار المحلي و الأجنبي, و توفير البنى التحتية الملائمة و انتشار الوعي السياحي بين مختلف أفراد المجتمع.

كما يعتبر الاستثمار في القطاع السياحي عنصرا حيويا في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية لأي بلد, حيث أي زيادة في حجم الاستثمار سيؤثر على حجم و توزيع المشاريع السياحية المتعددة, و من ثم تدفق المجاميع السياحية إلى الأقاليم, فالزيادة في حجم العوائد السياحية و الزيادة في مستوى الأرباح التي تؤدي إلى تطوير نوع و حجم الخدمات السياحية, فتشجيع الاستثمار في صناعة السياحة يعتبر كأحد متطلبات التنمية الاقتصادية, فحلم أي بلد هو القضاء على البطالة, لذا يتوجب على كل من القطاعين الحكومي و الخاص الاستثمار في هذا القطاع الحيوي.

من خلال ما سبق يحاول هذا البحث تحديد الإجابة الدقيقة للتساؤل الرئيس التالي:

1 - إشكالية الدراسة:

ما مدى تأثير الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

2 - الأسئلة الفرعية:

للإجابة على الإشكالية المطروحة سنقوم بطرح بعض التساؤلات التالية:

- ما المقصود بالاستثمار السياحي و ما دوره في النمو الاقتصادي؟
- ما مدى مساهمة الاستثمار السياحي في الاقتصاد الوطني؟
- هل يمكن اعتبار الاستثمار السياحي كبديل اقتصادي يساهم في رفع الدخل ؟
- ما نوع العلاقة الموجودة بين الاستثمار السياحي و النمو الاقتصادي؟

3 - **فرضيات الدراسة:**

تنطبق دراستنا هذه من مجموعة من الفرضيات المتمثلة في :

- الاستثمار السياحي فرصة لتحقيق التنمية الاقتصادية و ترقية القطاع السياحي.

- تمتلك الجزائر العديد من المقومات و الإمكانيات السياحية التي يمكن الاستثمار فيها لرفع من فعالية قطاع السياحة.

- يمكن لقطاع السياحة في الجزائر أن يكون بديلا لقطاع المحروقات و مصدرا مهما من مصادر الدخل.

- هناك علاقة تأثيرية بين الاستثمار السياحي و النمو الاقتصادي.

4 - **أهمية الدراسة:**

تعتبر المواضيع التي تتناول طرق و سبل تنويع مصادر الدخل في الجزائر من المواضيع جد مهمة و ذلك للانعكاسات السلبية التي تمارسها تقلبات أسعار البترول على اقتصاد الجزائر باعتباره المصدر الوحيد للدخل, أما عن هدف الموضوع فيتمثل في إبراز الإمكانيات السياحية في الجزائر و قدرتها على خلق مصدر مهم للدخل و منافسة قطاع المحروقات و كيف يمكن أن للسياحة تحقيق تنويعا اقتصاديا.

تفيد السياحة المجتمع في تأكيد حق الإنسان في الاستمتاع بوقت الفراغ من خلال حريته في السفر مقابل حقه في العمل لارتباط ذلك إيجابا بعملية الإنتاج و التنمية الاقتصادية, كما تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر على اقتصاديات الدول خاصة التي تملك مقومات جذب سياحي, فالإيرادات السياحية تمثل جانبا أساسيا من الدخل الوطني لهذه الدول, و موردا رئيسيا للعملة الصعبة التي يمول بها ميزان المدفوعات و يغذيه من خلال الاستثمار.

فقد أصبح الاهتمام بها كأداة لتعميق الانتماء و تنمية الوعي الوطني و الاعتزاز بالوطن, إذ تؤثر على المجتمع من خلال الرواج الاقتصادي, و تقود السكان التمسك بالسلوكيات و القيم الحضارية. فالاستثمار في هذا القطاع يعتبر من أحد مؤشرات التنمية الاقتصادية التي يزيدها فعالية و تطور, فهو:

- عنصر من عناصر التنمية.
- نشاط فعال و مفيد للدول المضيفة و مجتمعها.
- استخدام الميراث الثقافي للإنسانية و المساهمة في تطويره.

5 - أهداف الدراسة:

- محاولة التحسس بمكانة السياحة في الجزائر.
- محاولة معرفة أسباب تراجع السياحة في الجزائر.
- التركيز على دراسة قطاع السياحة لإبرازه كبديل للقطاع الريعي (المحروقات) في الجزائر.
- التطرق إلى الاستثمار السياحي و دوره في النمو الاقتصادي و التنويع لاقتصادي.

6 - أسباب اختيار الموضوع :

تقلص دور السياحة في مجالات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في غياب النظام الجيد للمعلومات و الإحصاء السياحي, فلا شك أن توفر المعلومات و البيانات الخاصة بمناطق الجذب السياحي ناقص نوعا ما حيث النظام الإحصائي في بعض الدول و خاصة الدول العربية يتصف بعدم الشمول, و يقتصر على بعض الأرقام الخاصة بتصنيف السياح حسب الجنسية و عدد السياح و الليالي السياحية موزع على الشهور, فالجانب السلبي في هذا النظام يكمن في غياب الكثير من المعلومات المهمة و اللازمة للباحثين مثل:

- توزيع السياح على حسب طريقة الوصول إلى البلد المضيف (برا أو بحرا أو جوا) .
- الغرض من القدوم.

7 - المنهج المتبع و أدوات الدراسة المستخدمة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة, تم إتباع المنهج الوصفي الذي يخص مختلف المفاهيم و التعاريف التي تمس الموضوع, و المنهج التحليلي الذي استخدمناه في الدراسة القياسية و ذلك من خلال استخدام برنامج Eviews 10, و استخدام مختلف الأدوات الإحصائية فيما يتعلق بباقي أجزاء البحث, إضافة إلى الزيادات الميدانية للهيئات الرسمية كالديوان الوطني للإحصائيات.

8 - تقسيمات البحث:لدراسة هذا البحث قمنا بتقسيمه إلى قسمين أساسيين : القسم النظري و القسم التطبيقي, حيث ينقسم القسم النظري إلى فصلين هما :

- **الفصل الأول** : السياحة و الاستثمار السياحي, كان مدخل نظري لهذه الدراسة, حيث تم عرض فيه المفاهيم العامة حول السياحة ثم مفهوم الاستثمار السياحي و محدداته و حواجزه و واقعه في الجزائر .
- **أما الفصل الثاني** : المتعلق بالتنويع الاقتصادي فقد تم تقديم مختلف المفاهيم النظرية للتنويع الاقتصادي و مستوياته و أهم مؤشرات قياسه و دور الاستثمار السياحي في النمو الاقتصادي .

و يغطي الفصل الثالث من الدراسة الجانب التطبيقي, و الذي تضمن الدراسة القياسية للاستثمار السياحي كآلية لتحقيق التنويع الاقتصادي و أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ..... و ذلك باستخدام برنامج Eviews 10 .

9 - صعوبات البحث:

- نقص اهتمام الهيئات المعنية بقطاع السياحة و تجاهل مدى أهميتها.
- صعوبة الحصول علة الإحصائيات الحديثة و الدقيقة من مصدرها.
- المعرفة المتواضعة بالبرامج الإحصائية ك: Eviews 10 .
- صعوبة اقتناء الكتب من المكتبة المركزية نظرا لإغلاق الجامعة بقرار رئاسي بسبب انتشار جائحة كورونا .
- نقص المراجع العلمية و الدراسات و المقالات المتعلقة بهذه الدراسة.

الفصل الأول:

السياحة والإستثمار السياحي

مقدمة الفصل:

إن السياحة تعد أحد القطاعات الأكثر أهمية و ديناميكية عبر العالم , فهي قادرة على جلب مداخيل هامة من العملة الصعبة و امتصاص البطالة و ترقية مناطق بأكملها , و ذلك من خلال تشجيع الاستثمار في هذا القطاع باعتباره الدافع الأساسي للنمو من خلال زيادة الناتج المحلي و توفير مواد أولية إضافة مكملة للادخار الوطني , و للموارد القابلة للاستثمار داخل كل بلد ، و نظرا لاعتماد العديد من الدول في تنمية اقتصادها الوطني على السياحة لما لها من تأثير على الدخل الوطني و ميزان المدفوعات ، فان الاستثمار في هذا القطاع أصبح عاملا ضروريا و أساسيا كونه يؤدي دورا لا يس تخف به في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و التنويع الاقتصادي للبلد.

و من هذا المنطق سوف نتطرق إلى ما يلي :

المبحث الأول :مفاهيم عامة عن السياحة

المبحث الثاني : مفهوم الاستثمار السياحي محدداته و حواجزه

المبحث الثالث : واقع الاستثمار السياحي في الجزائر

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السياحة

المطلب الأول: نشأة السياحة و تطورها [1]

تعد السياحة من الظواهر الإنسانية التي نشأت منذ أن خلق الله الأرض و من عليها, فهي قديمة قدم الحياة, فمذ أزمنة طويلة و الإنسان في حال دائمة من السفر و التنقل بحثا عن أمنه و استقراره, و سعيا وراء رزقه و معاشه,و تحولت ظاهرة انتقال الإنسان هذه إلى ظاهرة اجتماعية و ثقافية هدفها المتعة و الراحة و الاستجمام و التعرف على تقاليد الشعوب الأخرى و آثارها و ثقافتها .

تعد ظاهرة السفر من الظواهر المعروفة منذ القدم بوصفها تحتم على الإنسان الانتقال من مكان لآخر لأسباب متعددة فالمعنى الحقيقي لكلمة (Travel) يشير إلى ظهور معنى السفر منذ نشوء الثورة الزراعية حوالي عام 8 ق.م .

و بدأت ملامح العصر الحديث للسفر كما يشير روبرت ماكنتوش بعد اختراع المال بمعرفة البابليين و تنمية التجارة, و لم يستحوذوا فقط على فكرة المال و يستخدمونها في تحويل العمال بل في اختراع الكتابة و العربة, و لهذا ينسب إليهم إيجاد أعمال السياحة, و أصبح الناس في هذا العصر يدفعون قيمة انتقالهم و إقامتهم عن طريق النقود أو بالمقايضة .

و بدأت الكثير من الدول بالاهتمام بالقطاع السياحي في العقود الأخيرة للقرن العشرين و خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية و تحول العالم إلى قرية صغيرة بسبب تطور وسائل الاتصال و المواصلات,و ذلك بعد أن كان الاهتمام بتركيز على القيمة الاقتصادية التقليدية التي اتبعتها معظم الدول النامية منذ تحررها بعد الحرب العالمية الثانية,و بدء تنفيذ نماذجها التنموية و الانفلات من التبعية للدول الاستعمارية,و لم تكن السياحة حتى أوائل القرن العشرين,إلا ترفا لمهرجنات و لكبار الأغنياء, و محبي المغامرات وبعض الباحثين و المولعين بحب الآثار, و كانت تستغرق كل رحلة على الأغلب عدة أسابيع أو أشهر للانتقال من قارة إلى أخرى, و نادرا بين أقطار القارة الواحدة, و مع بداية القرن العشرين و بعد الحرب العالمية الأولى شرعت قوانين للعمل في البلاد الأوربية التي أوجدت العطل السنوية, مما سمح للطبقات الوسطى إضافة إلى الفئات الميسورة بالسياحة ضمن الإقليم الواحد بقصد قضاء العطل السنوية أثناء مواسم الصيف و بعد الحرب العالمية الثانية, و تطور صناعة الطيران التي أصبحت معها البلاد البعيدة سهلة المنال و قريبة الوصول و مع تطور إنجازات الطبقات العاملة و التشريعات القانونية الحديثة و ازدياد مدد العطل السنوية في البلاد

[1] هباس رجاء الحربي, "**التسويق السياحي في المنشآت السياحية**", الطبعة الأولى, الأردن, دار أسامة,ص ص 12, 14, 15.

الصناعية,ازدادت أهمية السياحة, اعتبارا من بداية الستينات خاصة بعد أن برز إلى الوجود النقل الجماعي بالطائرات –شارتر- و بأسعار قليلة, مما شجع سكان أوروبا الشمالية و العالم على السياحة و الانتقال.

و قد مرت ظاهرة السياحة بالعديد من المراحل المتعددة, لذا قسمتها الدراسات العلمية إلى :

1/المراحل التي مرت بها السياحة

المرحلة الأولى: العصر القديم (عصر ما قبل التاريخ و الحضارات و العصور الوسطى)[1]:

في هذا العصر كان السفر ضرورة للبحث عن فرص أفضل للحياة من مأكل و مشرب و تحقيق للأمن, و كانت الوسائل المستخدمة وسائل بدائية للتنقل. و يعد اليونانيين و الفينيقيين و الرومانيين أول من مارس السفر حيث كان لموقعهم المتميز على الشواطئ و قرب البحر المتوسط و المحيط الأطلنطي أثره في قيامهم بالأسفار.

المرحلة الثانية:عصر الآلة و الثورة الصناعية (1840-1945 م) .

ابتدأ هذا العصر من سنة 1840 م . حيث تميزت هذه الفترة بظهور الآلة و تطورها و تقدم وسائل المواصلات و انتشار طبقة الحكام و الأغنياء الذين يملكون المادية, و بدء تنظيم عمليات انتقال البشر, كما ظهرت وسائل نقل جديدة مثل القطار و السيارة, و تطورت وسائل البحري و تميز هذا العصر بقلة عدد المسافرين نسبيا, و كثرة إنفاق الفرد وطول مدة الرحلة, و خضعت السياحة في تلك الفترة للنظم و القوانين, فقد ظهرت الحدود السياسية التي فرضت قيودا على السفر للحد من الهجرة و تنظيم سفر الأجانب.

و بدأ مفهوم السياحة يتطور في هذه المرحلة, حيث أصبح الإحساس بالطبيعة و ما تحتويها من مناطق جبلية و غابات هدفا للسياحة, حيث ظهرت سياحة الرياضة و خصوصا التزلج على الجليد, مما أدى إلى إنشاء الكثير من المرافق و المنشآت السياحية في المناطق الجبلية في أوروبا.

المرحلة الثالثة: العصر الحديث

و بدأت هذه المرحلة بعد الحرب العالمية الثانية, و بعد أن ظهرت الطائرة و استخدمت في الأغراض الحربية, ثم دخلت مجال النقل البشري و التجاري, و جرى تطور هائل لاستخدام السيارة, كما ظهر علماء و متخصصون في النشاط السياحي في الدول المتقدمة, و أخضعوا هذا النشاط للعلم و الدراسة و خصصوا له الكليات و المعاهد التي وصلت إلى أكثر من (1000) جامعة و كلية على مستوى العالم.

[1] هباس رجاء الحربي, **"التسويق السياحي في المنشآت السياحية"**, الطبعة الأولى, الأردن, دار أسامة, ص ص 15 16 18 19 .

و تطورت السياحة في هذه المرحلة نتيجة لعوامل عديدة كتطور وسائل النقل والمواصلات, زيادة أوقات الفراغ و عدد أيام الإنجازات و ارتفاع مستويات الدخل الفردي في كثير من الدول و ارتفاع نسبة التحضر و سكان المدن و انتشار المشكلات البيئية , تقدم وسائل الإعلام الجماهيري و تنوعها مع سهولة و سرعة نقل الأخبار المختلفة عبر قارات العالم في لحظة حدوثها.

المطلب الثاني: تعريف السياحة و أنواعها [1]

تعريف السياحة: اختلفت تعريفات السياحة باختلاف التخصصات العلمية التي تتناول هذه الظاهرة بالدراسة و التحليل.و ما هو ملفت للنظر تطور مفهوم السياحة من فترة زمنية لأخرى نظرا لتطور ظاهرة السياحة نفسها. و قد ظهرت العديد من التعريفات في العقود الماضية منها على سبيل المثال لا الحصر:

تعريفات السياحة Tourism :

- **يمكن تعريف السياحة بأنها** : نشاط السفر بهدف الترفيه,وتوفير الخدمات المتعلقة لهذا النشاط.
- **كما وعرف الأستاذ علي أحمد هارون السياحة** "بأنه مجموعة الأنشطة الحضارية و الاقتصادية و التنظيمية الخاصة بانتقال الأفراد إلى بلد غير بلادهم, و إقامتهم لمدة لا تقل عن 24 ساعة لأي غرض كما عدا العمل الذي يدفع أجره داخل البلد المزار.
- **أما منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (O.E.C.D)** : فترى فالسياحة أنها صناعة تعتمد على حركة السكان أكثر من البضائع.
- كما يمكن السياحة على أنها مجموعة الظواهر/الأحداث و العلاقات الناتجة عن سفر و إقامة غير أصحاب البلد,والتي لا يكون لها أي ارتباط بأي نشاط ربحي أو نية للإقامة الدائمة حيث تكون بمثابة الحركة الدائرية التي يبدأ فيها الشخص أو المجموعة الترحال بداية من البلد الأصلي أو مكان الإقامة الدائمة و بالنهاية العودة إلى نفس المكان.
- **السياحة وفق تعريف فوولر الألماني** : "بأنها ظاهرة من الظواهر العصر تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة و الاستجمام و تغيير الجو و الإحساس بجمال الطبيعة و تذوقها و الشعور بالبهجة و المتعة من الإقامة في مناطق ذات طبيعة خاصة ". لا تقف صناعة السياحة على مفهوم واحد بذاته لأن لها أنواع مختلفة, و تعريف كل نوع يعتمد على الغرض الذي تقوم من أجله, و لكن

[1] حمزة عبد الحليم درادكه, مروان محمد أبو رحمه,حمزة عبد الرزاق العلوان,مصطفى يوسف كافي, " **مبادئ السياحة**", الطبعة الأولى,سوريا, دار الإعصار العلمي, 2016م ,ص ص 18 .19

تتفق جميع أنواع النشاطات السياحية في العناصر الثلاثة الرئيسية الآتية و التي تكون مفهوم السياحة لدى أي شعب من الشعوب:

-**السائحون**: و هي الطاقة البشرية التي تستوعبها الدولة المضيفة صاحبة المعالم و المنتجعات السياحية في مناطق الجذب السياحي كالبحيرات و الغابات وفقا لمتطلبات و حاجات و رغبات و أذواق كل سائح.
-**المعرضون**: و هي الدول التي تقدم خدمة السياحة للسياح بعرض كل ما لديهم من إمكانيات في هذا المجال تتناسب مع طلبات السائحين من أجل خلق بيئة سياحية ناجحة.
-**الموارد الثقافية (المعالم السياحية):** باختلاف أنواعها و التي تتمثل في أنواع السياحة و تقديم التعريفات المختلفة لها فنجد منها: السياحة البيئية,السياحة العلاجية, السياحة الرياضية, السياحة الاجتماعية,سياحة التسويق, سياحة المغامرات, سياحة الشواطئ, السياحة الفضائية,سياحة الآثار.....الخ.

أنواع السياحة:[1] هناك عدة أنواع مختلفة من السياحة, حيث أنه لا يمكن حصرها و ذلك لتنويع سبب السياحة, و يمكن إعطاء أهم أنواع فيما يلي:

1. **السياحة الترفيهية:** و تعني تغيير مكان الإقامة لفترة ما لغرض الاستماع و الترفيه عن النفس و ليس لغرض آخر و قد يتخللها الاستمتاع بممارسة الهوايات المختلفة كصيد السمك و الغوص و الانزلاق و زيادة المناطق الجبلية و الصحراوية, و يعد هذا النوع من أقدام أنواع السياحة.
2. **السياحة الثقافية:** و هي التي تهدف إلى إشباع رغبة المعرفة و توسيع دائرة المعلومات الحضارية و التاريخية لدى السائح و هي أساسا ذات طبيعة ذهنية.
3. **السياحة العلاجية** : عرفت السياحة العلاجية منذ القدم فقد عرف الإنسان أن بعض الأمراض كالروماتيزم مثلا تشفى بالانتقال إلى أماكن معينة ذات مناخ خاص ثم اكتشفت بعد ذلك الخواص العلاجية للينابيع المعدنية, و قد تفتن الرومان في بناء الحمامات العلاجية و أقاموا بها التماثيل الرائعة, و في العصر الحديث اهتمت الدول الاروبية بهذا النوع من السياحة و دخلت ميدانه اليابان و الولايات المتحدة .
4. **السياحة الدينية:** و هي التي يقصد بها زيارة الأماكن المقدسة لأداء بعض الواجبات الدينية و للتبرك بالتواجد في تلك الأماكن.
5. **سياحة المؤتمرات:** نمط من السياحة يستقطب حركة ضخمة من السائحين المهتمين بحضور المؤتمرات و الندوات الاجتماعية العلمية أو المهنية أو السياسية و بعض المجالات الأخرى المماثلة و يتطلب هذا النوع من السياحة زيادة الاهتمام بإقامة قاعات المؤتمرات و تقديم كل التسهيلات و

[1] د- محمد الفاتح محمود بشير المغربي, "**تسويق خدمات السياحة**",الطبعة الأولى,الأردن, دار الجنان,2016 , ص ص 53 .54 .

الخدمات التي تستلزم المؤتمرات الحديثة و التي يحضرها العديد من الأطباء و الاقتصاديين و رجال الأعمال.

6. **السياحة الرياضية:** نمط من السياحة يحاول إشباع رغبات السائحين في ممارسة رياضتهم المفضلة و المختلفة مثل: الغطس تحت الماء و الصيد و التجديف و التزحلق على الجليد و الاشتراك في المسابقات الرياضية المختلفة.
7. **السياحة الاقتصادية:** و هي التي تمثل نشاط رجال الأعمال لإتمام بعض الصفقات التجارية و الاشتراك في المعارض التجارية غير أن هذا النوع من السياحة زادت أهميته في السنوات الأخيرة.و يدخل في نطاقها سياحة العمل المؤقت و هذه تنتشر كثيرا في ظروف الركود و الكساد الدوري الذي يصيب بعض الأنشطة أو الأماكن في حين تمر الأنشطة الاقتصادية و الأماكن الأخرى بحالات رواج وانتعاش, مما يؤدي إلى انتقال بعض القوى العاملة من الأنشطة و الأماكن الجغرافية التي تعاني من الركود و الكساد إلى الأنشطة و الأماكن الجغرافية التي تنعم بالرواج و الانتعاش و من ثم تتجه شركات السياحة إلى تنظيم و إعداد برامج خاصة لهم كما يمارس الشباب في العصر الحاضر سياحة العمل المؤقت.
8. **السياحة بغرض التعليم و التدريب:** وهو أحد أكثر أنواع السياحة نشاطا في الوقت الحالي, حيث تقوم به كثير من دول العالم لتنشيط عمليات السياحة لديها, حيث يعد توفير الجامعات والكليات و المعاهد العلمية و مراكز التدريب المختلفة مصدر جذب لعدد كبير من السياح بغرض التعليم و التدريب. و تعد برامج التدريب و تعلم اللغة المحلية أحد أهم البرامج الناجحة في هذا الخصوص.
9. **سياحة المشتريات:** و هي أحد أهم أنواع البرامج السياحية الشديدة النشاط, حيث تعمل كثير من دول العالم على أن تصبح سوقا رائجة و رخيصة تعرض فيها جميع المنتجات بأسعار منخفضة بهدف جذب العديد من السياح الذين يهتمون بشراء السلع المختلفة و الأجهزة منها.

المطلب الثالث: أهمية السياحة و أهم عوامل جذب السياحة

❖ **أهمية السياحة** [1]: تتمثل جوانب الأهمية للسياحية في مجالات عدة :

الأهمية الاقتصادية : إن الهدف الأساسي من إقامة صناعة السياحة و تشييد بناءها على قواعد و نظم و أساليب إدارية هو الوصول إلى تعظيم الناتج الاقتصادي و الاجتماعي لهذه الصناعة بالنسبة للدولة و المجتمع وبالنسبة للمواطن مع حماية الموارد الطبيعية و الموارد السياحية.

[1] د- محمد الفاتح محمود بشير المغربي, "**تسويق خدمات السياحة**",الطبعة الأولى,الأردن, دار الجنان, 2016 , ص 47.

فالسياحة نشاط ضروري لحياة الناس تمتد آثارها المباشرة و غير المباشرة إلى الميادين الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية فضلا عن العلاقات الدولية و يوضح ذلك الأهمية المتزايدة للأنشطة السياحية بالنسبة لحركة التجارة الدولية.

تعتبر السياحة في الوقت الحالي محركا رئيسيا من محركات التنمية الاقتصادية فهي مصدر دخل للعملات الحرة و يؤثر إيجابيا على ميزان المدفوعات, و يؤثر على حجم العمالة و على إعادة توزيع الدخل القومي داخل الدولة.

و علاوة على تشغيل الأيدي العاملة فإن للسياحة أيضا عائدات تنعكس بالفائدة على السكان من خلال زيادة النشاط الاقتصادي.

الضرائب التي يدفعها السياح تساعد الحكومات المحلية على تمويل التعليم و الرعاية الصحية و غيرها من الخدمات.

الأهمية الثقافية: تمثل السياحة وسيلة حضارية اجتماعية لنقل و تبادل الثقافات و الحضارات بين شعوب العالم المختلفة فعن طريقها يتحقق التبادل الثقافي بين الدول السياحية و بعضها البعض .

انتقال اللغات و المعتقدات الفكرية و الآداب و الفنون المختلفة و مختلف ألوان الثقافة عن طريق الحركة السياحية الوافدة إليها فتؤثر فيها ثقافيا و تتأثر هي أيضا بما في الدولة من ثقافة و حضارة و بذلك يتحقق التأثير الثقافي للسياحة الذي يمثل محورا هاما من محاور التنمية في المجتمع.

الأهمية السياسية : تتضح الأهمية السياسية للسياحة كرد فعل مباشر من تعامل الدول مع بعضها البعض و الزيارات السياحية المتبادلة بينهم و لقد لعبت الحركة السياحية دورا هاما في العلاقات الدولية بحيث أصبحت تمثل أحد الاتجاهات الحديثة لتقليل حدة الصراعات و الخلافات الدولية التي تنشأ بين الدول المتنازعة أو المتحاربة لذلك أصبحت السياحة رمزا من رموز السلام و التآخي بين الدول.

- **أهم عوامل جذب السياحة:**[1] هناك عشرة عناصر أساسية للجذب السياحي هي :
- **الطقس الجميل**: المتميز بدفئه و شمسه و الساطعة, لكونه وسيلة من أهم وسائل الجذب لمنطقة ما سياحيا و الطقس الجميل يضفي على الإجازة الترويحية بهجة.
- **المناظر الطبيعية**: و هي التي تملكها المقاصد السياحية من مقومات سواء في المناخ أو الطبيعة الخلابة التي تستهوي كثيرا من البشر لزيارتها.

[1] د- محمد عبده حافظ, "**تنشيط المبيعات السياحية**", الطبعة الأولى, مصر, دار السحاب, 2010,ص15, 16 .

- **البنية التحتية** : تتعلق بالتجهيزات و الإنشاءات التي تسمح للسائح بالبقاء في منطقة الإجازة في ظروف مريحة, و أهمها شبكات الطرق و الصرف الصحي و المياه و محطات توليد الطاقة ووسائل الاتصال السريع, و مراكز الإسعاف و الصيانة, و أماكن وقوف السيارات وبدون هذه التسهيلات فإن السائح يواجه مشاكل عديدة و هذه البنية التحتية تتطلب استثمارات ضخمة, إلا أنها تأتي أكلها بعد ذلك لكونها من عوامل الجذب.
- **البنية الفوقية للإقامة**: توفر مناطق الجذب السياحي أنواع مختلفة من خدمات الإقامة, و يتطلب الأمر أن تكون هذه الخدمات على المستوى الذي يحقق رضا السائح بدرجات متفاوتة بالإضافة إلى المنتجعات و المخيمات و بيوت الشباب...

وفي بعض الحالات فإن التسهيلات المتوفرة في فندق نتيجة تواجده في منطقة لها طبيعة خاصة, تصبح هذه التسهيلات أكثر أهمية بالنسبة للنزل من تجهيزات الفندق نفسه.

- **وسائل الترفيه**[1]: تعد التيسيرات لممارسة رياضة السياحة و ركوب القوارب و التسلية و الرقص... مظهرا هاما لأي منتجع بحري ولكل مركز سياحي و تكون إما طبيعية مثل: الشواطئ, صيد الأسماك و مشاهدة المناظر الطبيعية, أما الصناعية: بيد الإنسان مثل الشواطئ الرملية المجهزة و المحميات و الحدائق و للاستمتاع و الترويج بمعيار أكبر, يتمثل في المنتزهات العامة و المسارح و مصاعد نقل هواة الانزلاق.
- **مظاهر تاريخية و ثقافية** : فالمظاهر التاريخية تضم المناطق التاريخية القديمة و أماكن الحضارات و أماكن الأحداث التاريخية أما الثقافية تشمل حياة الشعوب و معيشتهم.
- **وسائل النقل**: مناطق الجذب السياحي أيا كان نوعها تكون قليلة القيمة لو كانت مواقعها لا يسهل الوصول إليها بوسائل النقل العادية, و لذا فإن قصور تيسيرات النقل السريع هي أكبر معوق للسياحة بصورة واضحة, و حين وجدت شبكة طيران ممتازة ينعم السياح بسهولة الوصول إلى المناطق المكتشفة و الجاذبة للترفيه السياحي وتشمل البواخر و السكك الحديدية و الأوتوبيسات و السيارات المكيفة.
- **عوامل البيئة الاجتماعية**:يمثل سكان الأقاليم نقطة جذب سياحي يمكن أن تحقق نتائج لها قيمتها. إثارة الرغبة لدى قطاع السياحة وذلك من خلال و ذلك من خلال التطوير الكبير في وسائل الاتصال الجماهيرية و خصوصا التلفزيون.

[1] د- محمد الفاتح محمود بشير المغربي, "**تسويق خدمات السياحة**",الطبعة الأولى, الأردن, دار الجنان, 2016 ,ص ص 16 , 19 .

- **سد الحاجات** :تشمل الطعام و الإقامة في شقق-أكواخ-قرى سياحية منتجات...استخدام سيارات السياحة المتنقلة أو إقامة المنتجعات المزودة بالماء.
- . **عوامل متنوعة**: هناك عوامل أخرى مختلفة تؤثر في اختيار للمكان الذي يقصده, فمن الضروري أن تكون هناك مكاتب استعلامات و مكاتب وكالات السفر, و التنقل السياحي و أن تكون هناك الكثير من محلات صرف و تحويل العملات كما أن الضيافة و الترحبات و البشاشة من جانب المواطنين في الدولة المزار تجعل السائح يحس أنه بين أهله.

المطلب الرابع: الدوافع و المعوقات للسياحة

الدوافع:[1]

1) **دوافع ثقافية,تاريخية,تعليمية:**

- مشاهدة الآثار و تاريخ الحضارات القديمة و المواقع الأثرية مثل زيارة البتراء, الأهرمات, جرش, مدينة بابل, تدمر,إيبلا, أوغاريت, ورأس الشمرة.....الخ.
- مشاهدة القلاع مثل: قلعة حلب, و قلعة الحصن, و قلعة صلاح الدين, قلعة المرقب.
- مشاهدة بعض الأحداث المهمة في العالم أو حضور مهرجان أو حفلات ثقافية أو معارض مثل معرض دمشق الدولي, مهرجان بصرى الشام, مهرجان تدمر السياحي, مهرجان المحبة, مهرجان دمشق السينمائي...الخ.
- الإطلاع على حياة الناس في البلدان الأخرى و التعريف على حياتهم و أعمالهم و ثقافتهم و نمط حياتهم الاجتماعية و الحضارية و الثقافية و اكتشاف أشياء جديدة لغرض العلم و الثقافة و المعرفة.
- مشاهدة المواقع الحضارية المهمة المشهورة بالعالم مثل: زيارة فرنسا لمشاهدة متحف اللوفر, برج إيفل, الكونتيننتال, فندق سوبينز باريس....الخ.
- معرفة ما يدور من حوادث الساعة و التقدم العلمي أي التعرف على حقيقة ما يدور من أخبار و حوادث مثل مشاهدة انطلاق المركبات الفضائية....الخ.
- و أيضا من الدوافع الثقافية يكون المسافر مدفوعا بالرغبة إلى معرفة الأماكن و الحضارات الأخرى و كنوزها و أثارها, و الأماكن التي يعتقد بتقدمها العصري للدراسة في جامعاتها و معاهدها و لتعلم اللغات أو التعرف على عادات شعوبها و معتقداتهم و فنونهم و آدابهم و ما إلى ذلك من ضروب

[1] حمزة عبد الحليم درادكه, مروان محمد أبو رحمه,حمزة عبد الرزاق العلوان,مصطفى يوسف كافي," **مبادئ السياحة**", الطبعة الأولى,سوريا, دار الإعصار العلمي,2016م, ص 53, 55 .

الثقافة التي تثري حياة الإنسان بالمعارف و التجارب و تشبع حب استطلاعه, أو التعرف على مميزات هذا الأماكن الطبيعية: المناخ, المناظر الطبيعية, مواقع الزلزال و البراكين..

2) **دوافع دينية** : كثيرا من أهل العقائد و أتباع الديانات المختلفة يسافرون مثلما كان يحدث قديما, لزيارة الأماكن و المقدسات الدينية.

- فالمسلمون يفدون من كل بقاع الدنيا للحج و العمرة و زيارة المقدسات الإسلامية في مكة و المدينة. و كذلك زيارة الأماكن الدينية المشهورة مثل أضرحة الصحابة أو جامع الحسيني في القاهرة أو الجامع الأموي في دمشق أو زيارة مرقد الإمام عبد القادر الكيلاني في بغداد أو زيارة مرقد الإمام علي كرم الله وجه في النجف و كربلاء أو مقام السيدة زينب و رقية في دمشق....
- المسيحيون يزورون القدس و بيت لحم بفلسطين و صيدنايا و معلولا قرب دمشق و الفاتيكان.
- و اليهود يزورون حائط المبكى بالقدس و الكنيست في عربين قرب دمشق.
- و الهندوس و البوذيون يزورون المعابد الدينية.

3) **دوافع الراحة والاستجمام و الترفيه**[1]: يسافر بعض الناس بهدف تحقيق أكبر قدر من المتعة و الترفيه قد لا تتوفر لعم في مناطقهم. فزيارة المنتزهات و البحيرات و الشواطئ و الجبال و الشلالات و التمتع بالمناظر الطبيعية الجميلة و المناخ المعتدل, و رؤية الحيوانات النادرة و المعالم الأثرية و حضور المنافسات و الدورات الرياضية(المونديال, الالومبياد, و بطولة العالم لكرة القدم و التزلج على الجليد أو التزلج على المياه أو ممارسة تسلق جبال كجبال همالايا و جبال الألب و رياضة التنفس...الخ.

و غير ذلك قد يحقق قدرا أكبرا من المتعة للسائح. كما أن بعض السياح يقصدون أماكن تعاطي المسكرات و المخدرات و الملاهي .

4) دوافع اجتماعية (عرقية):

- و تشمل الرغبة في توسيع دائرة المعارف و الصداقة أو زيارة الأقارب و الأصدقاء أو زيارة القرية أو الديرة ووطن الأجداد, أو زيارة البلد الأم بتجديد الروابط الأسرية كزيارة أماكن الميلاد أو أماكن الطفولة أو أماكن سكن الأهل ...الخ, و هذا الدوافع ينشأ بقوة بالنسبة للمغتربين عن بلدهم, و يولد لديهم حافزا قويا لزيادة بلدهم الأم.
- أو الرغبة في زيارة أماكن سبق و أن زارها الأصدقاء في البلد الأم و تركت انطباعا معينا لديهم.

[1] حمزة عبد الحليم درادكه, مروان محمد أبو رحمه,حمزة عبد الرزاق العلوان,مصطفى يوسف كافي, " **مبادئ السياحة**", الطبعة الأولى,سوريا, دار الإعصار العلمي,2016م, ص 55, 56

- أو بغرض الهروب المؤقت من الجو الروتيني اليومي للعمل و الابتعاد عن صخب المدينة و يحدث هذا في المدن الصناعية و التجارية الكبرة المزدحمة بالسكان و غيرها من الالتزامات المعقدة.
- أو تولد الرغبة في السفر لمجرد أن كثيرا من سكان المنطقة من حوله قد سافروا (خاصة في المدن الصغيرة). و كثيرا ما يكون السفر بغرض التميز الاجتماعي و إرضاء الذات, و يتمثل ذلك في رحلات العمل و حضور المؤتمرات العلمية و المعارض الدولية و طلب العلم و التسوق و ممارسة الهوايات الخاصة.
- إن الإنسان عادة يجب أن يرتفع قدره في نظر الآخرين و كثيرا ما يهمه أن يثير اهتمامهم و ينال إعجابهم. و السفر السياحي أحد وسائل تحقيق ذلك, لا سيما عندما يعود السائح ليحكي للآخرين تجاربه و يريهم ما أحضره لنفسه و لدويه و أصدقائه من أسواق البلد التي زارها. كما أن السياحة تعتبر إحدى الوسائل الهامة التي يستخدمها الإنسان المعاصر في معرفة العالم من حوله و اكتشاف نفسه و ذاته.

5) **دوافع صحية:**

- الابتعاد عن الجو البارد و الثلوج و التوجه إلى أماكن دافئة أو الابتعاد عن الجو الحار و التوجه إلى أماكن باردة و خاصة بالنسبة لكبار السن و المرضى.
- السفر لأغراض العلاج و المداومة مثل زيارة المصحات و المستشفيات أو إتباع إرشادات الأطباء لتغيير البيئة مثل مرضى الربو والحساسية.
- السفر لغرض النقاهة و الاسترخاء بعد الشفاء من مرض معين أو لغرض الراحة النفسية و التمتع بالجو الصافي و الهواء النقي.
- ممارسة بعض الممارسات الرياضية الصحية مثل السباحة و الصيد البحري.

6) **دوافع اقتصادية:**

- انخفاض الأسعار في بلد ما يؤدي إلى تدفق السواح للتمتع بالخدمات المقدمة بأقل الأسعار.
- فرق العملة في التحويل يؤدي إلى تدفق السواح إلى بلد ما انخفضت عملته لغرض التمتع بالخدمات و السلع بأقل الأسعار.
- السفر بغرض الأعمال و الحصول على صفقات تجارية بالنسبة لرجال الأعمال.

7) **دوافع أخرى:**

- المخاطرة أو المغامرة(سياحة الشباب): يمكن أن تدخل فيها السياحة الصحراوية.
- التفاخر و المباهات: و خاصة لبعض المناطق في العالم مثل جزر البحر الكاريبي أو مونتيكارلو...الخ.

معوقات السياحة: هناك الكثير من العقبات يمكن جدولتها في سبع مجموعات رئيسية تؤثر في تحقيق السفر أو عدمه و مدته و هذه العقبات هي:

1) **التكلفة (cost)**: و يمكن النظر إليها من زاوتين:

التكلفة المالية: و هي من أهم عوائق السفر حيث أن الإنفاق من الدخل يتم وفق أولويات معينة أو طوارئ, و يعتمد توزيعه وفق تفاضل بين مختلف أوجه الصرف الضرورية و الكمالية (سكن, طعام, ملابس, ثقافة, ترويح...الخ).

التكلفة الزمنية : و هذه تؤثر فيها المسافة التقليدية ووسيلة المواصلات. كلما زادت المسافة التقليدية زادت المسافة الزمنية, و بالتالي يتوقع أن ينعكس سلبا على السفر و على العكس كلما كانت وسيلة المواصلات أسرع كلما قل أثر المسافة الزمنية.

2) **عدم وجود زمن كاف السفر** : بعض الناس لا يجدون الوقت للسفر, حيث أن إنفاق الوقت أيضا يتم وفق أولويات تحددها المنافسة بين أوجه صرف الوقت, فظروف العمل الرسمية و القطاع الخاص قد لا تسمح لبعض الأشخاص بإجازة مناسبة في الوقت المناسب.
3) **العوائق الصحية**: و هذه تعوق سفر كثير من الناس, فمثلما هناك دوافع صحية تدفع بعض الناس للسفر إلا أن السفر نفسه يحتاج لقدر مناسب من الصحة تمكن الإنسان من تحمل السفر.
4) **العادات و التقاليد** : فالأسرة ذات الأطفال الصغار و لا سيما كثيرا ما يصعب عليها السفر بسبب احتياجات الأطفال المختلفة التي تقلل متعة السفر.و من العقبات حرص بعض مجتمعاتنا الإسلامية الملتزمة على عد خروج النساء عامة و المتزوجات خاصة إلا بوجود محرم يرافقهم.
5) **العوائق السياسية**[1]: قد يمنع الإنسان لمختلف الأسباب من الحصول على جواز سفر أو تأشيرة خروج من بلده أو دخول بلد آخر, كما أن إجراءات تحويل العملات لبعض البلدان تحدد المبلغ المسموح تحويله بقدر ضئيل, و تمنع بعض الناس من السفر
6) **الخوف من المجهول و الحرص على السلامة الشخصية** : مثلما للإنسان حب استطلاع و رغبة في الاكتشاف فلديه أيضا غريزة الخوف من الغرباء و الأماكن و الأشياء الغريبة, كما أن البعض لا يحاول السفر إلى الأماكن التي لا يضمن فيها سلامته الشخصية بسبب الحروب و المشكلات السياسية أو الأمراض و الأوبئة.

2 حمزة عبد الحليم درادكه, مروان محمد أبو رحمه,حمزة عبد الرزاق العلوان,مصطفى يوسف كافي," **مبادئ السياحة**", الطبعة الأولى,سوريا, دار الإعصار العلمي,2016م, ص 65 .

7) **عدم الرغبة في السفر**: يكون بسبب كل أو بعض العوائق الست السابقة و ربما يكون ذلك بسبب عدم معرفتهم بمميزات الجذب السياحي للأماكن الأخرى.

المبحث الثاني: مفهوم الاستثمار السياحي محدداته و حواجزه.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار السياحي[1]

يتمثل الاستثمار السياحي في مجموع ما ينفق في قطاع السياحة وما تستقطبه الدولة من استثمارات أجنبية موجهة لهذا القطاع, و يعتبر الاستثمار السياحي من الأنشطة الواعدة لما تنتجه من فرص كبيرة للنجاح و تحقيق عوائد مالية معتبرة كما أن تطور الاستثمار السياحي يتوقف عن مدى تدفق رؤوس أموال المحلية و الأجنبية للاستثمار في مجال السياحة و إلى جانب قوة المنتوج السياحي المعروض و حجم الطلب عليه في السوق السياحية العالمية و مدى اهتمام الدولة بعنصر التسويق السياحي, للتعريف بالمنتوج السياحي.

المطلب الثاني: محددات الاستثمار السياحي[2]

يمكن إجمال محددات الاستثمار في القطاع السياحي بالاتي:

1 - انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال (الإنتاجية الحدية لرأس المال المستثمر أو العائد على رأسمال المستثمر).
2 - انخفاض مستوى الوعي و الثقافة السياحية لدى الأجهزة الحكومية و المواطن.
3 - ارتفاع درجة المخاطرة.
4 - عدم توفر الاستقرار الاقتصادي و السياسي و المناخ الاستثماري.
5 - عوامل أخرى مثل: الإستراتيجية الترويجية و الإعلامية المتبعة و مدى توفر إستراتيجية تسويقية ملائمة للنهوض بالقطاع السياحي.

المطلب الثالث: حواجز الاستثمار السياحي [3]

أهم ما يواجه الاستثمار في مجال السياحية ما يلي:

[1] حراث حنان, **"أثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر"**, ماستر, ولاية مستغانم, جامعة عبد الحميد بن باديس, 2014 -2015 .
[2] د- موفق عدنان عبد الجبار الحميري,**"أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة"**, عمان مؤسسة الوراق, 2009, ص 124 .
[3] ريان درويش, **"الاستثمارات السياحية"**, الأردن, رسالة ماجستير في التخطيط, جامعة الجزائر, سنة 1997, ص 70 .

- نقص الموارد المالية لدى المستثمرين المحليين بسبب ضآلة المداخيل و عدم القدرة على الحصول على القروض من البنوك.
- تأشيرات الدخول تشكل بعض التعقيدات المعيقة للسياحة.
- خطوط النقل الجوي و ضريبة الدخول فعدم توفر خطوط نقل جوية حديثة و مؤهلة بأسعار تنافسية أمر يعيق الاستثمار السياحي.
- عدم تحديث الفنادق و أماكن الإقامة المتوفرة و عدم إضافة خدمات جديدة و تجهيزات و أمور مكملة للسياحة.
- عدم تأهيل القوى البشرية.
- عدم الاستقرار الأمني و السياسي.
- عدم توفر خطة سياحية مرجعية, بمعنى أن قيام منطقة سياحية دون خطة متكاملة تعيق و تأخر الاستثمار.

المبحث الثالث: واقع الاستثمار السياحي في الجزائر

المطلب الأول: المقومات السياحية في الجزائر[1]

1-**الموقع الجغرافي**: إن الموقع الجغرافي للجزائر يمكنها من وضع أسس متينة و قاعدة هيكلية صلبة فيما يتعلق بإحداث تنمية سياحية متواصلة و مستقرة, كونها تملك مقومات طبيعية و إمكانيات سياحية كبيرة تضاهي معظم البلدان المجاورة, فالجزائر بلد مترامي الأطراف بمساحة شاسعة وتتمتع بموقع إستراتيجي فهي بوابة إفريقيا نحو أوروبا كما تتميز بمناخ متنوع و بساحل كبير و صحراء شاسعة و مناطق خلابة.

2- **الحمامات المعدنية**: تحتوي الجزائر على عدد معتبر من الحمامات المعدنية و التي تقدر ب 202 مورد منها 10 لها مستوى دولي كبوغرارة و بوحنيفية و غرغور و بوحجر.

3- **التراث الثقافي**: تتوفر الجزائر على أكثر المناطق الأثرية المنتشرة في حوض المتوسط, و تتجلى هذه الثروة حسب تصنيف منطقة الأمم المتحدة للتربة و العلوم الثقافية إلى 7 مناطق أثرية ضمن التراث العالمي و هي منطقة الطاسيلي, تيبازة, تيمقاد, قلعة بني حماد, واد ميزاب, حي القصبة.

[1] بوكابوس سعدون, **دور القطاع السياحي في تنمية قطاع الصناعات التقليدية و الحرف في الجزائر** , مجلة الدراسات الاقتصادية, دار الخلدونية,الجزائر,2004, العدد114 , ص 109 .

4- **الصناعة التقليدية:** تتواجد في الجزائر عدة نشاطات تقليدية مثل صناعة النحاسيات و الزجاج, الألبسة التقليدية و الزرابي و الأنسجة إضافة إلى الطرز, و القيام بالنحت الخشبي و صناعة الحلي, الفخار و يوجد بالجزائر حوالي 180 ألف حرفي و هو رقم ضئيل مقارنة بتونس و التي لها حوالي 500 ألف حرفي و في المغرب 1.5 مليون حرفي.

5 - **الصحراء**[1]: تعتبر الصحراء الجزائرية ثاني أكبر صحراء في العالم لأنها تغطي 84% من المساحة الإجمالية للجزائر و تعتبر الصحراء القبلة الأولى للسياح الأجانب لما لها من جمال أخاذ و روعة الجبال و السكون الذي يأسرك فيها و هي مشهورة بحظيرتي الهقار و طاسيلي ناجر التي تشتهران برسومات تبين تاريخها القديم الذي يصل إلى العصر الحجري و جبالها البركانية التي تسلب العيون كما تتصف الهقار بأنها تملك أجمل شروق للشمس في العالم بأسره حسب المنظمة العالمية اليونيسكو , و تشتهر قبائل الصحراء كذلك بمدينة غرداية التي تزخر بثقافة التحضر و التاريخ رغم و عورة منطقة عيشهم و التي صحراء جرداء إلى واحة من أكبر الواحات في الجزائر, فهي إذن تتوفر على صحراء شاسعة بها كل المقومات الضرورية لإقامة سياحة ناجحة, و من هذه المكونات واحاتها المنتشرة عبر أرجائها, و مبانيها المتميزة بهندستها, و السلاسل الجبلية ذات الطبيعة البركانية.

المطلب الثاني: **تحليل واقع المؤشرات السياحية في الجزائر**

1-تطور مشاريع الاستثمار السياحي في الجزائر [2] يوضح الجدول أدناه إجمالي المشاريع التي أنجزت و في طور الانجاز في الجزائر و التي نلاحظ أنها تجاوزت 60 ألف مشروع, إلا أنه و رغم كبر هذا العدد و من جهة رغم ما تتغذى به السلطات من توجيه الاهتمام لتنمية القطاعات البديلة للمحروقات و رغم الإمكانيات السياحية المتوفرة في الجزائر غير قطاع السياحة استفادة من ما نسبته 1.31% من هذه المشاريع أي ما يعادل 789 مشروع و هو يعتبر عدد ضئيل جدا مقارنة النقائص التي يعرفها القطاع خاصة في مجال الإيواء ووسائل النقل, و هذا ما يدل على الإهمال الذي يعاني منه القطاع.

[1] خالد كواش, **مقومات و مؤشرات السياحة في الجزائر, مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**,جامعة الشلف, 2004, العدد1, ص155

[2] بوناب إبراهيم محمد أمين, **واقع وتحديات مرتكزات صناعة السياحة مع الإشارة إلى إسهاماتها في الاقتصاد, مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات**, جامعة البليدة,2016 ,العدد 10 ,ص 145

الجدول رقم(01): الاستثمارات السياحية المصرح بها خلال الفترة -20022015

القطاع	عدد المشاريع	النسبة	المبلغ (مليون دج)	النسبة
السياحة	789	1.31	298298	8.49
مجموع القطاعات	60239	100	21357211	100

المصدر: بوناب، 2016، ص2.145

2- تطور الطاقة الاستيعابية (الفندقية):

من خلال الشكل أعلاه يظهر المجموع الكلي للفنادق التي تحتوي عليها الحظيرة الوطنية تطور من 29891 سرير سنة 2000 إلى 64084 سرير سنة 2014 و هذا يدل على التطور الكبير الذي شهدته الطاقة الإيوائية في الجزائر, إلا أنه عرف هذا التطور و هذا الحجم لليالي الفندقية انخفاض شديدا بعد ذلك حيث سجل 8533 ليلية خلال سنتي 2015 و 2016 .

إذا نظرنا إلى هذا التطور حسب التصنيف فإننا نلاحظ أن هناك عدد قليل جدا من الفنادق الفخمة خاصة المصنفة في خانة الخمس و الأربع نجوم حيث لم تشهد تطورا كبيرا فكانت سنة 1990 تقدر بخمسة فنادق ضمن الخمس نجوم و 17 فندقا مصنفا ضمن الأربع نجوم و أصبحت في سنة 2000 تقدر 11 و 20 فندقا مصنفا في خانة الخمس و الأربع نجوم على التوالي إذ لم يشهد سوى إنجاز 03 فنادق في كل صنف, و هذا ما أثر على التدفقات السياحية في الجزائر لأن هذا النوع من الفنادق مطلوب جدا بالنسبة لسياح الأجانب.

الشكل رقم (01): تطور الليالي الفندقية في الجزائر خلال الفترة -2016 2000

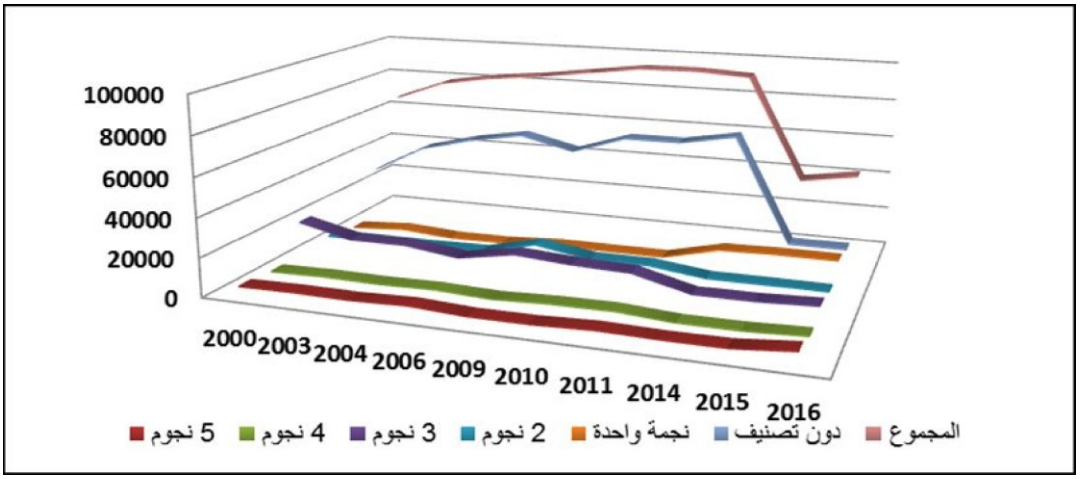

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية

يتضح جليا تنوع المنتج السياحي على مستوى الجزائر, كإستراتيجية لاختراق السوق السياحية من خلال تنوع العرض السياحي انطلاقا من الإمكانيات السياحية للجزائر و توجهات الطلب السياحي على المستوى الداخلي و العالمي, إلا أن عدد الأسرة الموفرة سواء تبعا درجة تصنيف الفنادق, شهد تطورا متذبذب كبيرا خلال فترة الدراسة, كما أنه لا يرقى إلا مستوى مقابلة الطلب في السوق السياحية, و هذه الوضعية تصبح أكثر هشاشة في ظل تراجع جودة الخدمة المقدمة, حيث أن اغلب الزيادة المحققة في عدد الأسرة تكون بالنسبة لفنادق و المنشآت غير المصنفة.

الجدول رقم (02): تطور عدد الليالي السياحية في الجزائر حسب المنتوج السياحي

السنة	مناخي	معدني	صحراوي	حموي	حضري	المجموع
2000	1844	6335	7679	19723	31506	67087
2002	1385	5236	3214	19308	43424	72567
2003	1225	6905	8105	26034	35204	77473

2004	1411	5742	4431	0	0	82034
2007	913	4608	11639	23148	44251	84559
2009	332	3757	10635	16551	57419	88694
2011	1089	4111	3770	31322	52445	92737
2015	1883	//	3636	3866	62479	71864
2016	1883	//	4780	4102	66155	76920

- تطور عدد السياح الأجانب:[1] إن الملاحظ من خلال الشكل أدناه التذبذب في عدد السياح الوافدين إلى الجزائر من سنة إلى أخرى و خاصة بالنسبة للأجانب و تحديدا في فترة التسعينات أين عرفت الجزائر الأزمة الأمنية و عد الاستقرار السياسي و هو ما نجر عن نفور الأجانب من الانتقال إلى الجزائر إلا أنه عرف تحسن في عدد الوافدين بداية من سنة 2000, أين عرفت الأزمة الأمنية انفراج و تحسن الأوضاع في الجزائر في ضل يشهد هذا المعدل ارتفاع طوال الفترة, غير أن العدد الإجمالي للسياح يعتبر ضعيفا إذا ما تم مقارنته بدول أخرى.

لم يتجاوز عددهم سنة 2014 إلى 2.3 مليون سائح, منهم 940.125 سائح أجنبي و حوالي 1.361.248 من الجزائريين المقيمين في الخارج, و هذا ما يؤكده الارتفاع الموسمي لهذه التدفقات خاصة في فصل الصيف و قدوم المغتربين الجزائريين إلى أرض الوطن, في حين لا تتجاوز عدد السياح الأجانب قيمة 100 ألف سائح على طول السنة, و هو حجم ضعيف جدا مقارنة بباقي الدول العربية الأخرى كتونس و المغرب مثلا, و هنا يمكننا أن نتساءل عن الدواعي و الأسباب التي لم تسمح بتفعيل هذا القطاع في الجزائر, و الآليات الكفيلة بالنهوض بهذا القطاع.

[1] الشاهد إلياس, دفرور عبد النعيم, **السياحة كمقوم للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تذبذبات أسعار النفط, المجلة الجزائرية للتنمية** , جامعة ورقلة, 2017, العدد 6

الشكل رقم (02): تطور عدد السياح الأجانب للجزائر خلال الفترة 1990-2013

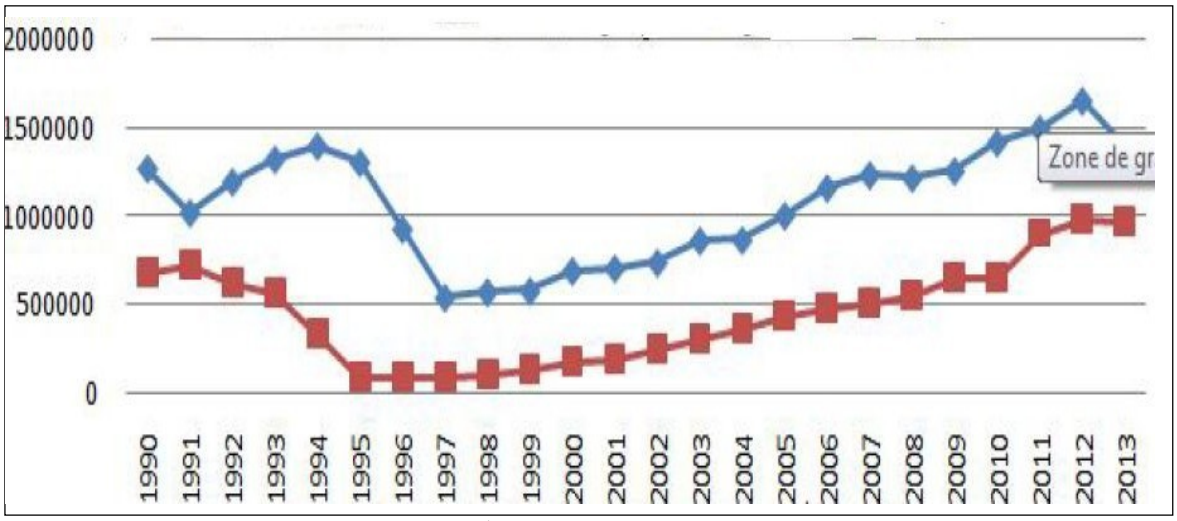

المصدر: الشاهد ودفرور, 2017, ص 121.

- **تنافسية قطاع السياحي الجزائري** :[1] إن القراءة الأولية لمعطيات الجدول تنبأنا عن التراجع الرهيب لترتيب الجزائر في ما يتعلق بجودة السياحة و الأسفار على المستوى العالمي و كذا العربي, حيث عرفت الجزائر تدحرجا في الترتيب بعد تصنيفها في الرتبة 12 عربيا و 93 عالميا سنة 2007 انتقل إلى الرتبة 13عربيا و 115 عالميا سنة 2009 غير أنه عرفت تحسنا طفيفا خلال السنوات المقبلة وصنفت في المرتبة 113 عالميا سنة 2001 و حافظت على نفس الرتبة عربيا.

أما بالنسبة لمؤشر التصنيف فلم يتجاوز في أحسن الأحوال 3.67 و يعتبر قيمة ضعيفة جدا مقارنة بدول مشابهة.

الجدول رقم(03): قيم مؤشر تنافسية القطاع السياحي في الجزائر وترتيبها عربيا ودوليا

السنوات	2007	2009	2011
قيمة المؤشر	3.67	3.31	3.37
الترتيب دوليا	93	115	113
ترتيب عربيا	12	13	13

[1] بودخدخ كريم, بودخدخ مسعود, تحديات قطاع السياحة في الجزائر من خلال قراءة حول واقع تنافسيته العالمية, مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات, جامعة البليدة, 2016, العدد10 ص 32

عدد الدول	124	133	139

المصدر: بودخدخ وبودخدخ، 2012، ص32.

المطلب الثالث: مساهمة القطاع السياحي في بعض المؤشرات الاقتصادية الجزائرية[1]

1 - **مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي** :يتضح من خلال الجدول تراجع وانخفاض مساهمة قطاع السياحة في خلق القيمة المضافة و تكوين الثروة, على مدى الفترة 2000 حيث لم تتجاوز نسبة مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي 2.5% في 2010 و يفسر ذلك بارتفاع نسبة مساهمة قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي و التي تتجاوز 50% لاسيما في فترات انتعاش أسعار النفط في السوق الدولية.

و من جهة أخرى نجد أن التقارير المتعلقة بالأثر الاقتصادي للسياحة الصادرة عن مجلس السياحة و السفر العالمي تقر بأنه لابد من احتساب المساهمة الإجمالية لقطاع السياحة بأخذ بعين الاعتبار الأثر المباشر و غير المباشر و الأثر التحفيزي, و هو ما يعطي صورة حقيقية حول مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (04): تطور الإيرادات السياحة ومساهمة قطاع السياحة في الناتج الداخل الخام

السنوات	2000	2002	2004	2005	2007	2009	2010	2011	2013	2015	2016
الإيرادات السياحية	129.47	151.1	222.47	293.5	303.88	370.96	408.47	471.82	589.33	584.57	583.12
نسبة من	3.14	3.24	3.46	3.88	3.23	3.66	3.39	3.28	3.54	3.50	3.35

المصدر: بيانات وزارة السياحة والصناعات التقليدية

2 - **مساهمة قطاع السياحة في التشغيل** [2]: من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن هناك تذبذبا شديدا في نسب مساهمة قطاع السياحة في تقليص البطالة, و بعث فرص عمل جديدة, و على الرغم من أهمية فرص العمل المستحدثة خاصة على مستوى مناطق الجذب السياحي

[1] بن جلول خالد, بعلي حمزة, فلفول عبد القادر, **إستراتيجية التنويع الاقتصادي من خلال دعم الاستثمارات السياحية في الجزائر,مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية**, جامعة 8 ماي 1945 قالمة, 2019, العدد 2 , ص 59 .

[2] بن جلول خالد, بعلي حمزة, فلفول عبد القادر, مرجع سبق ذكره , ص60.

في إطار الأثر الناتج للاستثمار السياحي أو تلك التي تم استحداثها عبر الأثر غير المباشر والتحفيزي للاستثمار السياحي, إلا أن مساهمة هذا القطاع في التوظيف و تحسين معيشة الأفراد لا يزال بعيدا عن تطلعات الجزائر و المستويات المحققة على المستوى الدولي خاصة في ظل انتعاش السوق السياحي يتميز القطاع السياحي بأنه من الصناعات التي تحتاج إلى يد عاملة كثيفة, و التي تتوزع في خدمات وكلاء السفر و شركات الطيران, الفنادق و الإرشاد السياحي,المطاعم و المقاهي.....,كما أن السياحة صناعة مرتبطة بباقي مجالات الحياة الأخرى كالنقل و المواصلات,الصناعات التقليدية, خدمات الهاتف و الانترنت.

الجدول رقم (05):تطور عدد العمال في قطاع السياحة في الجزائر خلال الفترة 2000 -2016

السنوات	2000	2002	2004	2005	2007	2009	2010	2011	2013	2015	2016
عدد العمال	154.7	180.5	227.5	258.8	225.4	269.1	254.0	266.6	321.9	324.6	318.3

المصدر: بيانات وزارة السياحة والصناعات التقليدية

3 - **مساهمة قطاع السياحة في ميزان المدفوعات:** من خلال الشكل البياني نلاحظ التوافق الكبير للنفقات السياحية مقارنة بالمداخيل السياحية و هذا على طول فترة الدراسة حيث تشير هذه الإحصائيات إلى أن نفقات المواطنين على السياحة الخارجية أكبر من نفقات الأجانب على السياحة داخل الجزائر و هو ما يعود إلى الإقبال الكبير للمواطنين الجزائريين على التنقل خارج الوطن, و هو ما يظهلر وجود عجز دائم لرصيد الميزان السياحي. و يمكن إيجاز أهم أسباب ارتفاع نفقات السياحة و ضعف الإيرادات فيما يلي:[1]

- ضعف نوعية المنتجات السياحية و الخدمات المقدمة .
- طاقات الايواء غير كافية ورديئة.
- عجز كبير في تسويق وجهة الجزائر داخل و خارج البلد.
- خدمات مرتفعة بالنسبة للمحلين.
- نقص في تكوين عدد المستخدمين في المؤسسات السياحية.

[1] بلخروف حياة, صالحي عبد القادر, **دور مخطط التوجيهي في جذب الاستثمارات وترقية قطاع السياحة في الجزائر, مجلة الإنسانية**, جامعة أم بواقي, 2018, العدد 10 ,ص 548

الشكل رقم (03): تطور المداخيل والنفقات السياحية خلال الفترة 2000-2012

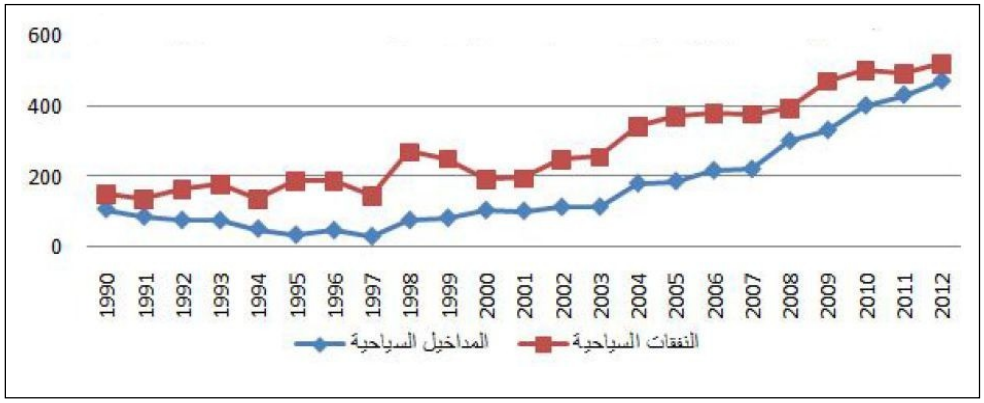

المصدر: الشاهد ودفرور، 2017، ص121.

إن تراجع الإيرادات من السياحة الدولية مقارنة بنفقات السياحة الدولية, يطرح تساؤلات عميقة حول السياسات القطاعية التي تستهدف السياحة كاقتصاد بيل عن الاقتصاد الريعي, حيث أن المرحلة الأولى من مخطط العمل الذي يمتد إلى غاية 2025 لم يحقق الأهداف المرجوة, على المدى القصير و المتوسط, مما يستدعي اللجوء إلى سياسات اقتصادية كلية ظريفة ستؤثر حتما على الأهداف بعيدة المدى, لا سيما ما يتعلق بالتموقع في السوق السياحة العالمية.

4 - **مساهمة السياحة في الصادرات الجزائرية** :[1] يشير الجدول إلى الضعف الشديد لمساهمة قطاع السياحة في الصادرات حيث بلغت قيمة 0.84% كأكبر نسبة محققة خلال سنة 2009, و رغم ضعفها إلا أنها عرفت تراجعا خلال السنوات الموالية أين نجدها بلغت نسبة 0.49% سنة 2014, و هذا الأمر ليس متعلق فقط بالقطاع السياحي بل نجد نفس الأمر بالنسبة للقطاعات الأخرى و هذا بسبب السيطرة الشبه المطلقة لقطاع المحروقات و مداخله حيث تصل مساهمته في الصادرات إلى حدود 98% .

[1] حليمي حكيمة,**السياحة كبديل تمويلي للاقتصاد الجزائري في ظل أزمة البترول العالمية, مجلة رؤى اقتصادية** , جامعة الوادي, 2016, العدد 11, ص 408 .

الجدول رقم (06):تطور مساهمة قطاع السياحة في الصادرات الجزائرية خلال الفترة -2013 2005

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
النسبة %	0.72	0.72	0.56	0.60	0.84	0.57	0.41	0.41	0.49

المصدر: حليمي، 2016، ص408.

5 - **تقييم الاستثمارات السياحية كأحد بدائل قطاع المحروقات في الجزائر**[1]: بالنظر للإمكانيات السياحية التي تتمتع بها الجزائر و خاصة الطبيعية منها يمكن الجزائر من الاستحواذ على المرتب الأولى عالميا في مجال استقطاب السياح الأجانب بالإضافة إلى جعل القطاع السياحي كأحد أهم مصادر الدخل للخزينة العمومية غير أن ما يعنيه هذا القطاع من إهمال و مشاكل جعلته يتراوح مكانه و تتمثل أهم المعوقات و مشاكل قطاع السياحي في ما يلي:

- **كثرة الإجراءات الإدارية و انتشار البيروقراطية** : رغم كل التسهيلات التي تقدمها الجزائر للمستثمر السياحي إلا أن الواقع يكشف أن الإجراءات التي تنص عليها القوانين الجزائرية و الأنظمة و التعديلات و التغييرات في القوانين, و انتشار الفساد في تطبيق القانون.
- **تدهور الاستقرار السياسي** : يلعب الاستقرار السياسي دورا مهما في توافد الاستثمارات السياحية, حيث عاشت الجزائر في فترة التسعينات أزمة سياسية, أثرت سلبا على مكانتها الدولية, مما أدى إلى تصنيفها ضمن البلدان ذات درجة الخطر المرتفع و ذلك من قبل مراكز التقييم الدولية, هذه الوضعية التي مرت بها الجزائر جعلت المستثمرون الأجانب يتجنبون الاستثمار فيها و زيارتها.
- **إشكالية تمويل الاستثمار السياحي** : من خلال صعوبة الحصول على تمويل الاستثمارات السياحية, و هذا راجع أساسا إلى غياب المؤسسات المالية و البنكية المتخصصة في تمويل الاستثمار السياحي, و هو السبب الرئيسي في نظر المستثمرين مما أدى إلى نقص الاستثمارات السياحية, فالنظام البنكي الجزائري غير قادر على متطلبات الاستثمار, و بالتالي يشكل أحد العقبات الهامة أمام المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب.

[1] بن جلول خالد, بعلي حمزة, فلفول عبد القادر, **إستراتيجية التنويع الاقتصادي من خلال دعم الاستثمارات السياحية في الجزائر,مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية**, جامعة 8 ماي 1945 قالمة, 2019, العدد 2 , ص 62 .

- **عائق العقار السياحي** : يعتبر العقار السياحي من أهم العراقيل التي تقف أمام المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب, نظرا لتعقيد إجراءات الحصول على مثل هذه العقارات من جهة, و ارتفاع أسعارها من جهة أخرى, و حاليا لا يزال العقار في الجزائر رهن الكثير من العراقيل و الممارسات, منها ما هو موضوعي و منها ما هو مرتبط بمظاهر السمسرة و المضاربة في العقار.
- **غياب التكتلات السياحية الدولية و العربية:** عدم انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة, جعلها في وضعية تنافسية أقل مقارنة مع الدول المتقدمة لجلب الاستثمارات السياحية الأجنبية, و هذا نظرا لما في هذا الانضمام من شروط و إجراءات,و التي هي في صالح الشركات الأجنبية و لكن لم تصادق عليها الجزائر, إذا أن أكبر الدول استقطابا للاستثمارات السياحية هي الدول المنظمة للمنظمة العالمية للتجارة, لأن الاستثمار في المشاريع الخدمية و خصوصا السياحية منها, لأنه غالبا ما ينظر إليها على أنها نشاط محفوف بالمخاطر.

خلاصة الفصل:

إن التحدي الكبير الذي يواجه الجزائر في تنشيط و تفعيل القطاع السياحي مما يسمح له بتحقيق نتائج مرضية, و خاصة أن هناك بعض النقائص جوهرية مما يترك آثار على جودة الخدمات السياحية و سمعة السياحة بالجزائر سواء من ناحية اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية و من بين أهم النتائج المتوصل إليها أن مساهمة السياحة ضعيفة في الناتج المحلي كما أن ضعف الاستثمارات السياحية يتجلى من خلال ضعف مساهمة السياحة في امتصاص البطالة و نسبة العمالة في القطاع محتشمة من جهة و في نسبة نمو حجم الاستثمارات الذي لا يتعدى من جهة أخرى, و احتلال الجزائر المراتب الأخيرة في التنافسية السياحية.

الفصل الثاني:

التنويع الاقتصادي

مقدمة الفصل الثاني:

تواجه الدول المصدرة و المنتجة للموارد الطبيعية العديد من العقبات و المشاكل نتيجة التقلبات في أسعار المحروقات, و لذلك تتميز اقتصاديات الدول النفطية بعدم الاستقرار حيث تتأثر أسعار البترول بعدة متغيرات سياسية اجتماعية ....الخ مما يجعل البلدان التي تعتمد على مورد رئيسي وحيد بشكل مبالغ في المساهمة في إيرادات المالية العامة, حجم الصادرات و الناتج المحلي الإجمالي تكون عرضة لعراقيل جمة نتيجة هشاشتها من الناحية الإستراتيجية.

إذ يعد التنويع الاقتصادي خيارا ضروريا لخلق قاعدة اقتصادية متنوعة لا تتركز في مورد وحيد, و إنما متنوعة على مجموعة قطاعات تتشارك فيما بينها لتحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي و نمو مستدام, حيث سعت الدول لتحقيق هذا الهدف من خلال الاعتماد على كفاءات اقتصادها و مخططها. و قصد الإلمام بالمفاهيم المتعلقة بالتنويع الاقتصادي سنتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين هما :

المبحث الأول: ماهية التنويع الاقتصادي و مؤشرات قياسه.

المبحث الثاني: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر و مساهمته في زيادة الناتج المحلي

المبحث الثالث: دور الاستثمار السياحي في النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: ماهية التنويع الاقتصادي و مؤشرات قياسه

التنويع مسألة اقتصادية الطابع إذ تحرك القوى الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية السائدة في البلد حيث بعد ظهور العديد من الأزمات في الآونة الأخيرة تم تداول مفهوم التنويع الاقتصادي بكثرة بين صناع القرار لتجنيب الدول التي تعتمد على مورد اقتصادي واحد من الصدمات, و لتقييم وضعها الاقتصادي و تحليل واقع اقتصادها في الجانب الغير النفطي, يستلزم في البداية أن تتبع الأساس النظري لمفهوم التنويع الاقتصادي, و تحديد المؤشرات التي يتم استخدامها في قياس درجته.

المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي وأهميته و أهدافه

أولا: مفهوم التنويع الاقتصادي [1]

يمكن تعريف التنويع الاقتصادي على أنه الانتقال من نمط أكثر تنوعا للإنتاج المحلي و التجاري, بهدف زيادة الإنتاجية, و خلق فرص العمل, و إرساء أسس النمو المستدام للحد من الفقر, ينتج تنويع الإنتاج الوطني من انتقال الإنتاج بين القطاعات و الصناعات و الشركات. و هو يعكس ديناميكيات التحول الهيكلي, حيث أن التنويع الناجح للإنتاج الوطني يعني ضمن إعادة توزيع الموارد داخل القطاعات و فيما بينها من الأنشطة منخفضة الإنتاجية إلى أنشطة عالية الإنتاجية. من جانبه يتم تنويع التجارة بثلاث طرق:

-تصدير أو استيراد منتجات جديدة من سلع أو خدمات.

- تصدير أو استيراد المنتجات الحالية إلى أسواق جديدة .

- التحسين النوعي للمنتجات .

ثانيا: أهمية التنويع الاقتصادي:

تظهر أهميته من خلال تحاشي المشاكل التي تكون اقتصاديات الدول الريعية عرضة لها باعتبارها تعتمد بصورة كبيرة على إيرادات مورد وحيد, و المتأتي من امتلاكها للموارد الطبيعية (النفط , الغاز,...) مما يؤدي إلى ضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية في الإنتاج, و تكوين الناتج المحلي الإجمالي و بالتالي تهتم بالتنويع دون الإنتاج. و باعتبار الموارد الطبيعية ناضبة و غير متجددة ما يلزم الدول النفطية عاجلا أم آجلا حتمية التنويع لتنويع الخطر لتفادي أي مشاكل ناتجة عن تقلبات أسعاره في الأسواق الدولية, و ذلك من خلال

[1] Diversification économique, les leçons de l'expérience ;contribution du group de la banque mondiale, chapitre5,page8

دراسة تجارب سابقة للدول سواء الناجحة أو الفاشلة فالأولى تفيدنا في النجاح و الثانية تفادي الاستراتيجيات التي تسببت بفشلها.

و بالتالي تكمن أهمية التنويع في ما يلي:

احتلت مسألتي النمو و التنويع مكانة هامة في تاريخ الفكر الاقتصادي, حيث تدور جميع تفسيراتهم حول النمو و تنويع الأنشطة الاقتصادية, و توصلت الدراسات إلى أن النمو و التنويع أمران حاسمان في تحقيق التنمية المستدامة في البلدان, خاصة النفطية و ذلك لسببين: أولهما تركز الصادرات في قطاع واحد مما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار النفط. ثانيا الاعتماد على قطاع النفط لا يولد فرص عمل, و بالتالي يؤدي إلى ضعف القطاعات الإنتاجية التي من شأنها خلق فرص عمل و عدم مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.[1]

يرتبط توازن استقرار الموازنة العامة في البلدان الريعية ارتباطا وثيقا بأسعار النفط, و لذا تكمن ضرورة التنويع الاقتصادي في تحقيق الاستقرار للموازنة العامة و ذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى بحيث تكون لها نفس مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي و الصادرات, و من جهة أخرى يؤدي ذلك إلى تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية من خلال توفير الكفاءات من رأس مال بشري, تكنولوجيا, و مؤسسات إدارية, و بيئة اجتماعية منافسة. و باعتبار النفط مادة ناضبة يستلزم وجوب إنشاء قاعدة إنتاجية بديلة تهتم بالإنتاج في القطاعات الأخرى غير النفط, كقطاع الصناعة التحويلية, الزراعة أو الخدمات.

و على هذا الأساس يستلزم على كل دولة ريعية مهما كان القطاع التي تعتمد عليه تنويع مصادر إيراداتها من خلال التركيز على بقية القطاعات الأخرى مثل الزراعة و الصناعة التحويلية و الخدمات, و كذلك الاهتمام بالسياحة و ذلك لتجنب مشاكل المورد الغير متسم بصفة الاستقرار نتيجة التقلبات في أسعاره.[2]

ثالثا:أهداف التنويع الاقتصادي [3]

التنويع هدف ضروري تسعى لتحقيقه معظم الدول النفطية, و بالتالي يمكن تلخيص الأهداف الرئيسية التي تستفيد منها الدول التي تتبع إستراتيجية التنويع الاقتصادي فيما يلي:

---

[1] باهي موسى, رواينية كمال, **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط, المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**, الجزائر, العدد5/ديسمبر2012, ص 134.

[2] حامد عبد الحسين الجبوري, **التنويع الاقتصادي و أهميته للدول النفطية, مركز الفرات للتنمية و الدراسات الإستراتيجية, شبكة النبأ المعلوماتية** , على الموقع: http://annabaa.org/authorsarticles/7989 ص 3.

[3] شراد غزلان, جابي أمينة هناء, **سياسة التنويع الاقتصادي كحل للخروج من التبعية النفطية في دول الخليج العربي- تجربة المملكة السعودية و الإمارات العربية المتحدة**, مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات, جامعة آكلي محند,30/29 نوفمبر2016, كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير, الجزائر, ص 2.

- التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية و القدرة على التعامل مع الأزمات و الصدمات الخارجية مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالنفط, أو الجفاف بالنسبة للموارد الزراعية و الغذائية, أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية أو في الدول الشريكة كالدول الأوروبية بالنسبة للدول العربية.
- تحسين و ضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة و متنوعة كمصدر للدخل و العملة الأجنبية و لإيرادات الميزانية العامة, و رفع قيمتها في الناتج المحلي الإجمالي و تشجيع الاستثمار فيها.
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع و الخدمات, و زيادة الصادرات و التقليل من واردات السلع الاستهلاكية, و توفير فرص الشغل و بالتالي تحسين مستوى معيشة الفرد.
- تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم و أكبر في العملية الاقتصادية و تقليص دور الدولة و السلطات العمومية.

المطلب الثاني: مستويات التنويع الاقتصادي و مؤشرات قياسه

أولا: مستويات التنويع الاقتصادي[1]

رغم تنوع الأنشطة الاقتصادية و اختلاف جوانبها و أشكالها و ذلك حسب مجال كل منها, فهناك التنويع الخاص بالمستوى الجزئي و هو مرتبط بالعملية الإنتاجية في المؤسسة, و التنويع الخاص بالمستوى الكلي و المتعلق بهيكل التجارة الخارجية للدولة, بالإضافة إلى مستويات أخرى للتنويع تتمثل في تنويع الأسواق وتنويع الأصول , تنويع الصادرات و تنويع القطاعات التنافسية.

✓ **تنويع الإنتاج :** يمكن تنويع الإنتاج في اتجاهين:

- **جانب الطلب**: المتمثل في إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي و الذي يهدف إلى تعزيز الاستقرار و يتمثل هذا الإطار بمجموعة سياسات الاقتصادية الكلية الرئيسية المستخدمة في إدارة الطلب الكلي, و هي السياسة المالية, السياسة النقدية,و سياسة سعر الصرف.
- **جانب العرض** : الذي يتمثل في تنمية تراكم رأس المال البشري, و إصلاح القطاع العام, و تشوهات سوق العمل, و بناء قاعدة صناعية تدعم الصادرات. و الذي يستلزم التوازي مع إصلاحات الإطار العام لتعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي مع تنويع القاعدة الإنتاجية و مصادر الدخل بعيدا عن القطاع الهيدروكربوني و الصناعات المصاحبة له.عموما تمثل

[1] يونسي فاطمة, **تأثير التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر(دراسة قياسية لفترة 1990-2016)**, شهادة ماستر أكاديمي, مستغانم, جامعة عبد الحميد بن باديس ,كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.2019/2018 .

هياكل الإنتاج تحديا بعيد المدى, يتطلب ما يلي: تنمية تراكم رأس المال البشري, إصلاح القطاعين الخاص و العام, و بناء قاعدة صناعية تدعم عملية التنويع تلك.

يتعلق تنويع الإنتاج أساسا بزيادة المكاسب الإنتاجية, بالنسبة للمؤسسات يتمثل في إنتاج نشاط جديد مع استمرارية إنتاج منتجاتها الأخرى و ذلك للتقليل من الخطر ة توزعه, أو لوجود فوائض في معدات المؤسسة و طاقتها الإنتاجية بشكل عام, أو رغبة منها في تحقيق معدل نمو أكثر ارتفاعا. و يمكن أن يتحقق التنويع بالاندماج مع مؤسسة أخرى بحيث تكون في نفس المجال. مع وجود صلات وثيقة بين منتجاتها الحالية و المنتجات التي ترغب في إنتاجها كالتشابه في الخصائص التكنولوجية المرتبطة بالإنتاج أو التشابه في الخبرة اللازمة لإجراء البحوث المرتبطة بالمنتجات.

- ✓ **تنويع التجارة الخارجية** : هي عملية انتقال السلع و الخدمات بين الدول و التي تنظم من خلال مجموعة من السياسات و القوانين و الأنظمة التي تعقد بين الدول و تعتبر التجارة الدولية من علم الاقتصاد الجزئي, كونها تهتم بالوحدات الجزئية مثل التصدير إلى ما ذلك. و بالتالي يرتبط تنويع التجارة الخارجية إلى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها و ذلك من خلال جانبين رئيسيين صادرات و واردات. فدراسة الهيكل السلعي للواردات تمكننا من معرفة السلعة المعتمد عليها و بالتالي هذا يؤثر سلبا على مسار عملية التنمية و يكون الحل الأمثل لها تنويع الصادرات و يقصد بها تنويع أصنافها, و ذلك بتزويد الأسواق الخارجية بمنتجات تم معالجتها و تحويلها و تصنيعها, ثم بالصناعات نصف جاهزة من الناتج المحلي. و من جهة أخرى فإن شدة التنويع في التركيب السلعي للاستيراد و عدم التركيز على نوع محدد أو مجموعة معينة من السلع, سيؤثر على مسار التنمية الاقتصادية و يفقدها استقلاليتها. و من جانب الواردات يكون عكس الصادرات أي يستغني عن منتجات بقدر ما ينظم إنتاجها في أراضيه أي ما يسمى بعملية إحلال الواردات.
- ✓ **تنويع القاعدة التنافسية** : الاقتصاد الأكثر تنوعا هو الذي يتحكم في المنتجات الأقل إنتاجا على المستوى الدولي, و هذا ما يزيد و يحسن من فرص تحقيق مكاسب تنافسية.
- ✓ **تنويع الأصول** : أشار تقرير البنك الدولي عام 2011 إلى طريقة جديدة في قياس التنويع, إذ تقترح هذه الطريقة تقسيم أصول أي دولة إلى ثلاثة أنواع, الطبيعية, المنتجة و الغير ملموسة. و تتضمن الأصول الطبيعية الموارد الأرضية, من غابات و أراضي و مراع, و تشير الأصول المنتجة إلى رأس المال المنتج, ويتضمن الاستثمارات المادية, و رأس المال البشري و رأس المال الاجتماعي, و تشير الأصول غير الملموسة إلى المؤسسات الوطنية و حكم القانون.

- ✓ **تنويع الأسواق**: يحتل نفس القدر من الأهمية, فالاعتماد على سوق واحد يجعل الاقتصاد عرضة للمخاطر في حالة انخفاض الطلب على المنتجات و للتقليل من المساوئ يجب تنويع السوق, ففي حالة انخفاض الطلب في السوق يكون في الأسواق الأخرى أكثر استقرارا فالبلد الذي يصدر بكثرة يدل على قدرته فعلى المنافسة الدولية.
- ✓ **تنويع الصادرات**: هناك مجموعتين من الصادرات : صادرات المحروقات و الصادرات الأخرى:
  - ❖ **صادرات المحروقات:** و التي تعتمد بشكل شبه كلي على صادرات النفط.
  - ❖ **صادرات غيرنفطية** :و التي تتمثل في: المواد الغذائية, مواد التجهيز الزراعية, مواد التجهيز الصناعية, السلع الاستهلاكية غير الغذائية.و يتم تصديرها من خلال مجموعة من التحفيزاتو تتمثل في: التحفيزات المالية, التحفيزات الجبائية للتصدير, التحفيزات الجمركية.[1]

لتحقيق أهداف التنويع الاقتصادي على الدول النفطية تفعيل جميع القطاعات و المستويات لإنتاج هذه العملية.

ثانيا: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي.

يقاس التنويع الاقتصادي بمؤشرات عديدة تتفاوت في كفاءتها لأغراض القياس.

يعتمد بعض هذه المؤشرات على قياس ظاهرة التشتت كعامل الاختلاف,أو على قياس خاصية التركيز كمؤشر أجنبي, أو على مفهوم التنويع كعامل هيرفندال-هيرشمان الذي يعد الأكثر شيوعا و تعطي هذه المؤشرات مقاييس مقارنة في اتجاهاتها و ثغراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنويع الاقتصادي. لذلك سنكتفي في هذه الدراسة بتسليط الضوء على ثلاث مؤشرات يجب أن يكون القطاع الأكثر تنوعا هو الأكثر تنافسية و أن يملك البلد عدد أكبر من هذه القطاعات, و أن توزع النشاط الاقتصادي بين القطاعات يرتبط بارتفاع التنويع و بناء على ما تقدم لدينا:[2]

1 - **معامل التركيز: (conentration coefficient)**

يستند لحساب مدى تركيز الظاهرة المدروسة أو عدم توزيعها بشكل عادل أو متساو, و يعد المؤشر جيني (coefficient gini) من أفضل مقاييس التركز وابسطها و يعرف هذا المؤشر بنسبة المساحة

[1] قرود علي, كيحل عبد الباقي, **الصادرات خارج المحروقات و أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر(دراسة قياسية لفترة 1990-2015)** , ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: بدائل النمو و التنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات و البدائل المتاحة, جامعة حمانة لخضر, 03-04 نوفمبر 2016, كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير, الجزائر, ص 6.

[2] مايح شيب الشمري,**ضرورات التنويع الاقتصادي في العراق**, مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية,جامعة الكوفة,العراق, العدد24, 2016م,ص6.

المحصورة بين منحنى لورنز و قطر المثلث (AB) و مساحة المثلث قائمة الزوايا (ABD) كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم(04): رسم بياني موضح لمعامل التركيز

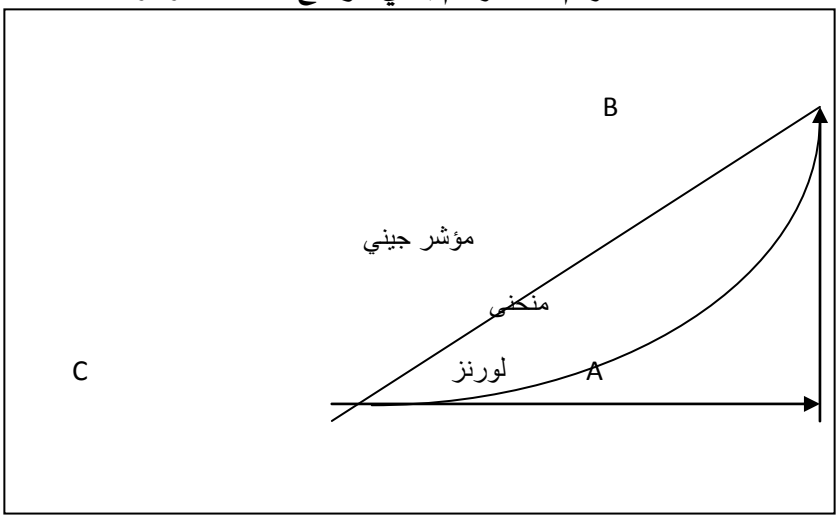

المصدر: ممدوح عوض الخطيب, اثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع الغير نفطي السعودي, المجلة العربية للعلوم الإدارية, العدد2, ماي2011,ص 211.

و هناك عدة صيغ لحساب هذا المؤشر من بينها:

$$G=1-\sum (xk - xk-1)(yk - yk-1)$$

xk: التكرار التجميعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي الذي يمثل المحور الأفقي.

yk: التكرار التجميعي النسبي التصاعدي الذي يمثل المحور الرأسي (عدد القطاعات).

n: عدد القطاعات. [1]

2 - **معامل هيرفندال- هيرشمان:(Herfindahl- hirshman)** [2]

يقيس تركيب بنية المتغير و مدى تنوعه, و يستخدم لقياس التنويع في تركيب ظاهرة ما. و لإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها, و يطبق هذا المهام بصورة واسعة لقياس التنويع الاقتصادي, و قد صم هذا

[1] ممدوح عوض الخطيب, **أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع الغير النفطي السعودي,المجلة العربية الإدارية,** جامعة الكويت, الرياض, العدد2, ماي 2011, ص211.

[2] أولقاق هواري, أولقاق مصطفى, **مصادر تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات (دراسة قياسية 1986-2018),** مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستير, كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير, جامعة مستغانم, 2021/2020,ص 15.

المعامل أصلا لقياس مقدار التركز في الصناعة أو في قطاع معين و استخدام بتوسع من قبل المحاكم الأمريكية خلال الثمانينات لقياس مدى الاحتكار في صنعة معينة أو قطاع معين كما استخدام من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية و يعرف بالعلاقة التالية:

$$H = \frac{\sqrt{\sum i=1 (x_i / X) * 2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

حيث:

N:عدد النشاطات .

X_i: قيمة المتغير في النشاط i .

X: القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات.

المبحث الثاني: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر و مساهمته في زيادة الناتج المحلي

المطلب الأول: آلية التنويع الاقتصادي في الجزائر

هناك العديد من الآليات التي انتهجتها الجزائر في سبيل تحقيق تنويع اقتصادي و الخروج من تبعية قطاع المحروقات في ظل انهيار أسعار النفط من أهمها ما يلي:

أولا: إجراءات ترقية الصادرات خارج المحروقات:

إن ترقية الصادرات خارج المحروقات تبقى من التحديات الكبرى التي تواجهها السلطات العمومية الجزائرية, و لهذا الغرض عملت هذه السلطات على تسطير مجموعة من الاستراتيجيات التي من شأنها أن تساهم في النهوض بهذا القطاع, فهذا التفكير الجديد كان نتيجة الأزمة البترولية لعام 1986 أين انخفض سعر البترول إلى أدنى مستوى له مما اجبر السلطات بأن تهتم بتحسين أداء الاقتصاد الوطني في إطار محدد ألا و هو القطاع غير النفطي.[1]

1 - **استراتيجية تحرير التجارة الخارجية** : عملت الحكومة على تحرير هذا القطاع بصفة تدريجية في إطار برنامج يسمى بالتعديل الهيكلي سنة 1989, حمل في طياته سلسلة من التدابير تمثلت في:

[1] مدوري عبد الرزاق, **تحليل فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر**, رسالة ماجيستير غير منشورة في الاقتصاد, تخصص اقتصاد دولي, كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير, وهران, الجزائر, 2012/2011,ص ص 209, 210 .

- ✓ تخفيض عجز الميزانية: في البداية يمكن أن يتحقق هذا الخفض عن طريق تقليص الإنفاق العامن بما في ذلك الإعانات.
- ✓ تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية العامة.
- ✓ إعادة النظر في سياسة الدعم و تحديد الأسعار.
- ✓ التحرير التدريجي للتجارة الخارجية.

و من أجل تفعيل عملية تنفيذ تدابير برنامج التعديل الهيكلي عملت الحكومة على اتخاذ مجموعة الإجراءات تمثلت في:

- القانون رقم 89-12 المتعلق بنظام الأسعار, يخضع لعدة مقاييس أبرزها حالة العرض و الطلب.
- القانون رقم 90-16 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 1990 و ذلك من خلال: تبني نظام الوكلاء المعتمدين و تجارة الجملة, و السماح للوكلاء المعتمدين و تجار المقيمة داخل التراب الوطني باستيراد البضائع من أجل إعادة بيعها على حالها مع إعفائهم من إجراءات مراقبة التجارة الخارجية و الصرف.
- المرسوم التنفيذي91/37 المتعلق بشروط التدخل في مجال التجارة الخارجية, عمل على تحرير التجارة الخارجية بصورة فعلية على حساب الترخيصات و التدخلات الادارية.
- إعادة جدولة الديون.
- إلغاء التخصيص المركزي للموارد بالعملة الصعبة بموجب التعليمة رقم 24-20 المؤرخة في 1994/04/12.

و بالتالي إستراتيجية تحرير التجارة الخارجية التي اعتمدتها الجزائر تكشف لنا عن نية الحكومة في تبني مبادئ و قواعد اقتصاد السوق, و حيث عملت جاهدة على الخروج من منهج الاحتكار الممارس على التجارة الخارجية إلى منهج حر يخضع لضوابط السوق.

2 - **سياسة سعر الصرف:** خضع نضام الصرف في الجزائر منذ سنة 1986 تعديلات عديدة, تزامنت أغلبها مع الإصلاحات الاقتصادية, و كان الهدف منها إعطاء القيمة الحقيقية و الداخلية و الخارجية للدينار الجزائري قبل هذه التعديلات أدى إلى عجز الحساب الجاري الخارجي للدولة, و قد كان من وراء هذه التعديلات هو القضاء على هذا الحجز طريق ترقية الصادرات خارج المحروقات و الإقلال من الواردات عن طريق إعطاء سعر حقيقي لقيمة الدينار يتناسب و هذا الهدف.[1]

[1] بلقلة ابراهيم, **آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النموالاقتصادي** , رسالة ماجستير غير منشورة, في العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير, جامعة حسيبة بن بو علي, الشلف, الجزائر, 2009/2008, ص48 .

3 - الإجراءات الجبائية:

قامت السلطات بإصلاح النظام الجبائي و ترشيد معدل الضريبة لتخفيف العبء الضريبي خارج قطاع النفط و لتضيق الوعاء الضريبي على التجارة الخارجية, و ذلك من خلال إعفاء كلي أو جزئي على الصادرات من الضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على القيمة المضافة أو الضريبة على النشاط المهني.[1]

4 - الإجراءات الجمركية:

اتبعت الجزائر سياسة لدعم الصادرات على المستوى الداخلي ترمي إلى تصدير المنتجات الوطنية بأسعار تنافسية, من خلال الإعفاء من الحقوق و الرسوم الجمركية في إطار حوافز الأنظمة الجمركية التي يستفيد منها المصدرون.

ثانيا/ إجراءات متعلقة بالاستثمار

اعتبرت الجزائر أن الإعداد لفترة ما بعد النفط, بناء اقتصاد إنتاجي لا بد أن يتم من خلال الكثير من الإصلاحات و الخيارات تتمثل في:

1 - إجراءات الاستثمارات الأجنبية المباشرة:[2] أفرزت العولمة و التقدم التكنولوجي الكثير من التغيرات على الصعيد الدولي, كان أهمها الاستثمار الأجنبي المباشر, و أهم الإجراءات التي قامت بها الجزائر لتشجيع الاستثمار الأجنبي نذكر:

1 1 إصدار قانون النقد و القرض في 1990: دعا قويا باتجاه تحرير التجارة الخارجية و حرية تنقل رؤوس الأموال لتمويل المشاريع الاقتصادية, و ترخيص الغير مقيمين بتحويل رؤوس أموالهم إلى الجزائر.

2 1 قانون تطوير مناخ الاستثمار و آلياته لسنة 2001: الجديد في هذا القانون هو تطوير مفهوم الاستثمار ليشمل عمليات الخصوصية بالإضافة إلى إنشاء شباك موحد على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار ANDI .

[1] قاسمي لخضر, **اثر الصادرات الغير نفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري** , رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية, تخصص اقتصاد التنمية, جامعة الحاج لخضر, كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير, باتنة, الجزائر, 2014/2013 ص 64.

[2] رحالية بلال, جابر مهدي, **تنمية الصادرات خارج المحروقات كآلية للإقلاع الاقتصادي في الجزائر بين الواقع و التحديات** , حالة الجزائر, مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات, 30/29 نوفمبر2016, جامعة اكلي محند, كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير, الجزائر, ص 13.

2 - **تشجيع القطاع الخاص:**

افرد المشروع الجزائري في إطار ترقية الاستثمار لمتعاملي القطاع الخاص امتيازات مختلفة عينية و جبائية و مالية لحثهم على المساهمة في التنمية الوطنية, نوضحها في الآتي:

1 1- **امتيازات عينية:** ترتبط بالعقار الصناعي و التجهيزات و المواد الأولية, فالمستثمر الخاص الذي تم قبول مشروعه الإنتاجي من قبل الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار, تمنح له مساحة أرضية لإقامة مصنعه أو وحدته الإنتاجية, مع إمكانية استفادته من التجهيزات و المواد الأولية عن طريق الغرفة الوطنية للتجارة.

2 1- **امتيازات جبائية:** بغرض تخفيض الضغط الضريبي على القطاع الأنتاجي, و لأجل تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار, فقد قدمت له امتيازات جبائية مختلفة تتضمن إعفاءات كلية أو جزئية من الضرائب و الرسوم شبه جبائية.

3 1- **الامتيازات المالية:** و تقترن بالتخفيض في معدل الفائدة على القروض البنكية الممنوحة لتجسيد المشاريع الاستثمارية الخاصة.[1]

3 - **تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:**

شهد قطاع (م ص م) في الجزائر وتيرة نمو متسارعة نتيجة لانتهاج اقتصاد السوق الذي يقوم على القطاع الخاص و التي تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة القاعدة الأساسية له, كما أن الدولة أولت أهمية كبيرة لهذا القطاع بالنظر إلى مساهمته المعتبرة في مختلف النواحي الاقتصادية و الاجتماعية, و تجلت هذه الأهمية في استحداث هيئات و اعتماد برنامج لدعم و ترقية هذه المؤسسات مما أدى إلى حدوث زيادة ملحوظة في عدد هذه المؤسسات.[2]

اختلفت التعاريف المعطاة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك لاختلاف المعايير التي تقوم عليها هذه التعاريف و يمكن تلخيص تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب التشريع الجزائري في الجدول التالي:

[1] شيخي بلال, رحيم سعيد, **حتمية تفعيل دور القطاع الخاص وتحسين مناخ الأعمال لإنجاح السياسة التنموية في الجزائر** , مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات, 30/29 نوفمبر 2016, جامعة اكلي محند, كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير, الجزائر, ص 6 .

[2] يونسي فاطمة, **تأثير التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر (دراسة قياسية في فترة 2016/1990)**, مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستير, تخصص اقتصاد كمي, كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير, جامعة مستغانم , الجزائر,2019/2018, ص30.

الجدول رقم (07) : تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

نوع المؤسسة / المواصفات	متوسطة	صغيرة	مصغرة
عدد العمال	250-50	49-10	9-1
رقم الأعمال دج	200 مليون-2 مليار	200 مليون	20 مليون
الحصيلة السنوية	500-100 مليون	100 مليون	10 مليون

المصدر:الجريدة الرسمية, القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة,2001,ص6

المطلب الثاني:مساهمة التنويع الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي.

1 - مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي:[1]

ما زالت الزراعة في الجزائر تعتمد في أغلبها على الطر التقليدية, الأمر الذي أثر كثيرا على إنتاجية القطاع, الذي يشهد اليوم تدهورا حادا بفعل غياب الخطط التنموية و ضعف الاستثمارات, كما يشهد عزوف الشباب عن ممارسة الأنشطة الفلاحية التي تتطلب بذل جهد عضلي كبير مقارنة بالقطاعات الأخرى من جهة, و كذا بسبب تدني الأجور من جهة أخرى, مما سبب ذلك تنقل العمالة إلى القطاع الخدماتي, و الجدول (2) يبرز مدى مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول (08): الناتج المحلي الإجمالي و الناتج الزراعي في الدول المغاربية الثلاث(بالأسعار الجارية)

البلدان	الناتج المحلي الإجمالي			الناتج الزراعي الإجمالي		
	2011	2012	2013	2011	2012	2013
الجزائر	199.416964	207.821972	209.415956	16.242960	18.334902	20.573939
تونس	46.430980	46.430980	45.611900	3.800984	3.800984	3.800984
المغرب	91.769996	88.960960	95.167926	13.144987	11.885952	14.776967

المصدر: بالاعتماد على معطيات الصندوق العربي لإنماء الاقتصادي و الاجتماعي,2014

[1] يونسي فاطمة, مرجع سبق ذكره ص 31

التحليل: يبين الجدول مدى ضعف الإيرادات المتأتية من المداخيل الزراعية في الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للجزائر, إذ سجلت نسبة 9.8 % سنة 2013 و بتغير قدره 1% عن النسبة المسجلة في 2012, إذ تعتبر النسبة الأضعف ما بين الدول المغاربية الأخرى مقارنة بالمساحة الكلية الصالحة للزراعة من بلد لآخر, إذ تقدر نسبة الأراضي المزروعة فعلا في الجزائر ب 17.39% من الحجم الإجمالي للأراضي الصالحة للزراعة و المقدرة ب 414.320 كلم2, غير أن نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي في تونس سجل نسبة 8.33% سنة 2013 مقارنة بالحجم المحدود للأراضي الزراعية الصالحة للزراعة من جهة و كذا الأوضاع السياسية التي مر بها البلد في تلك الفترة تعتبر نسبة مقبولة نوعا ما, أما المغرب فقد سجلت النسبة الأكبر و المقدرة ب 15.52 % سنة 2013 فقط بتزايد قدره 2.16 % عن النسبة المسجلة في 2012 و المقدرة ب 13.36% .

2 - مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي:

تعتبر الصناعة الاستخراجية و كذا التحويلية العصبين الرئيسيين في الاقتصاد الوطني و المرتبطان مباشرة بقطاع النفط و القطاعات الفرعية التابعة له, لذا يجب على الحكومة تنويع المنتجات الصناعية من خلال:[1]

- ترقية الاستثمارات و تعبئة المدخرات المحلية و الدولية من أجل تحقيق التنمية الصناعية.
- تقوية القدرات الصناعية الوطنية الخاصة في مجال استغلال و تحويل المواد المحلية .
- تأهيل و تحديث المؤسسات, مع اعتماد معايير الجودة في التسيير و الإنتاج.
- ترقية الابتكار و تحسين الموارد البشرية المستخدمة في العملية الإنتاجية.

و الجدول الموالي يبرز أهمية القطاعين في تحقيق الاقتصادية للوطن.

[1] تقرير اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب آسيا " **نشرة الإحصاءات الصناعية للبلدان العربية**", فترة 2012/2006.

الجدول رقم(09): مساهمة الصناعات الاستخراجية و التحويلية في الاقتصاد الوطني.

	صناعات استخراجية (دولار أمريكي)	صناعات تحويلية (دولار أمريكي)	مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي (%)	مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي(%)
2006	1346.2	137.2	47.4	4.2
2007	1315.3	138.5	45.7	4.1
2008	1253.1	141.9	46.9	3.7
2009	1135.7	147.4	33.1	4.7
2010	1093	147.4	36.2	4.2
2011	1040.9	149.6	37.6	3.7
2012	1108.7	150.6	35.6	4.2

المصدر: تقرير اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب آسيا"نشرة الإحصاءات الصناعية للبلدان العربية" للفترة 2006-2012.

التحليل: يتبين من خلال الجدول مدى ضعف الصناعات التحويلية في المساهمة في الناتج المحلي مقارنة بالصناعات الاستخراجية, إذ لا تتعدى مساهمتها نسبة 5% في الناتج المحلي الإجمالي, بينما تستحوذ الصناعات الاستخراجية على ما نسبته 47% على العموم.

كما يجب إعطاء أهمية كبيرة للقطاع الخاص, من خلال تحريره من القيود المفروضة عليه مع المساهمة أكثر في تنشيط الاستثمارات المحلية و الأجنبية الفاعلة في الميدان, و ذلك عن طريق تذليل العقبات التي تواجه أرباب الأعمال الأجانب و المحليين المساهمين في العملية الإنتاجية للاقتصاد ككل, بالإضافة إلى التشجيع على الابتكار و الإبداع المساهمان في رفع الإنتاجية من خلال الاهتمام أكثر بتكوين و إعادة رسكلة رأس المال البشري.

3 - **مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي:**

ساهم قطاع الخدمات بأكثر من 42% من إجمالي الناتج المحلي كقيمة مضافة في الاقتصاد الوطني من خلال سنة 2012, فهو بذلك قطاع جد مهم لتحقيق الإقلاع الاقتصادي, إذ بإمكانه تعويض جزء هام من الخسارة المرتقبة لأسعار النفط, غير هذا القطاع ما زال يشهد عدة عراقيل ترتبط بضعف التسيير و التنظيم الذي يتطلبه هذا القطاع خاصة فيما يتعلق بجذب الاستثمارات المختلفة التي تساهم في جلب العملة الصعبة للخزينة العمومية, إذ أصبحت بعض الدول السياحية في العالم مثل الولايات الأمريكية المتحدة و الدول الأوروبية تحقق دخلا كبيرا من السياحة.[1]

و الجدول الموالي يوضح نسبة مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني مقارنة مع كل من تونس و المغرب.

الجدول رقم (10): القيمة المضافة لقطاع الخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي).[2]

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	31.78	33.73	33.86	41.58	39.96	40.73	42.18	41.85
تونس	60.57	59.42	57.69	60.60	60.80	59.47	59.68	61.41
المغرب	55.95	58.95	55.04	55.01	54.98	54.28	55.26	54.89

المصدر: الاعتماد على قاعدة بيانات البنك العالمي, من خلال الموقع الرسمي.

التحليل: من خلال الجدول يبين لنا أهمية قطاع الخدمات في الاقتصاد التونسي, إذ يتعدى نسبة 60% على العموم في مساهمته في القيمة المضافة للاقتصاد, كما أن المغرب يحتل المرتبة الثانية بنسبة مساهمة قدرت ب أكثر من 54%, إلا أن نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الاقتصاد الجزائري تعتبر الأضعف ما بين الدول المغاربية الأخرى و التي تستقر عند معدل متوسط يقدر ب 40%, و يرجع ذلك إلى إهمال هذا القطاع من طرف القائمين عليه بسبب فترة الرواج التي عرفتها أسعار النفط في تلك الفترة, و غياب الخطط الاستراتيجية لتنمية قطاع الخدمات من طرف صناع القرار من جهة أخرى .

المبحث الثالث: دور الاستثمار السياحي في النمو الاقتصادي

للاستثمار السياحي أهمية بالغة في النمو الاقتصادي و يظهر ذلك في عدة مجالات و نذكر أدوار الاستثمار كالآتي:

[1] CNES é « la configuration du foncier en Algérie, une contrainte au développement économique »,24éme session pléniere,pp60-64.

[2] يونسي فاطمة, مرجع سبق ذكره,ص 33 .

المطلب الأول : دور الاستثمار السياحي في تفعيل اليد العاملة

تستوعب صناعة السياحة عدة هائلا من العمالة لان معظم خدماتها لا يمكن أن تؤدى إلا من خلال العنصر البشري و صناعة الفنادق و لا يمكن تأديتها بواسطة الآلات. لذلك تعاني هذه الخدمات من نقص في العمالة الماهرة.

و تختلف اثر السياحة على العمالة وفقا للأهمية النسبية المعطاة للسياحة في الدخل القومي و من الأهمية أن قطاع السياحة, يساهم في تشغيل نسبة كبيرة من القوة العاملة دون الحاجة إلى استثمارات ضخمة بالمقارنة بالقطاعات الأخرى, فإذا كانت تكلفة فرصة العمل في قطاع السياحة يتطلب استثمارات تتراوح ما بين 2500-3000 جنيه فإن خلق فرصة عمل في قطاع السياحة لا يتطلب سوى 1000 جنيه فقط هذا من ناحية أخرى, ممكن لأجهزة التدريب في الدولة المساهمة بنصيب من هجرة أعداد متزايدة من العاملين في المجال السياحي في مختلف الأسواق السياحية الخارجية للعمل في مختلف مجالاتها و خصوصا في مجال الفنادق, كما أن السياحة تقضي على مشكلة بطالة الشباب المتعلم لقدرتها على استيعاب عدد كبير منهم في العمل السياحي و خاصة الفنادق و خاصة الفنادق و القرى السياحية.[1]

إن التوسع في إنشاء المشروعات السياحية الأخرى المرتبطة بها (مرفقيه, خدمات تكميلية و أساسية, صناعات في خدمة السياحة) سواء كان عن طريق مساهمة رأس المال الأجنبي أو الوطني أو الاثنين معا, يساعد في خلق العديد من فرص العمل الجديدة و في هذا الخصوص فإنه لا يمكن تجاهل الآثار المباشرة مثل: الأثر على المضاعف و الآثار السياسية الأخرى الناجمة عن زيادة فرص العمل و انخفاض البطالة كما يترتب على زيادة فرص العمل أيضا ارتفاع مستوى الرفاهية الاقتصادية و غير ذلك من الآثار و المنافع الأخرى, إن انخفاض معدل البطالة يمكن أن يؤدي إلى تحقيق درجة عالية من السلام الاجتماعي و يزيد ثقة الجماهير في القيادة.[2]

[1] احمد عبد السلام أبو قحف, **تنظيم و إدارة المنشآت السياحية و الفندقية**, الطبعة الثانية, المكتب العربي الحديث الإسكندرية, 1999, ص 16 .

[2] أحمد عبد السلام علام , **علم الاقتصاد السياحي**, دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر, 2007, ص ص 349-350 .

الشكل 05 :آليات خلق السياحة لفرص العمل

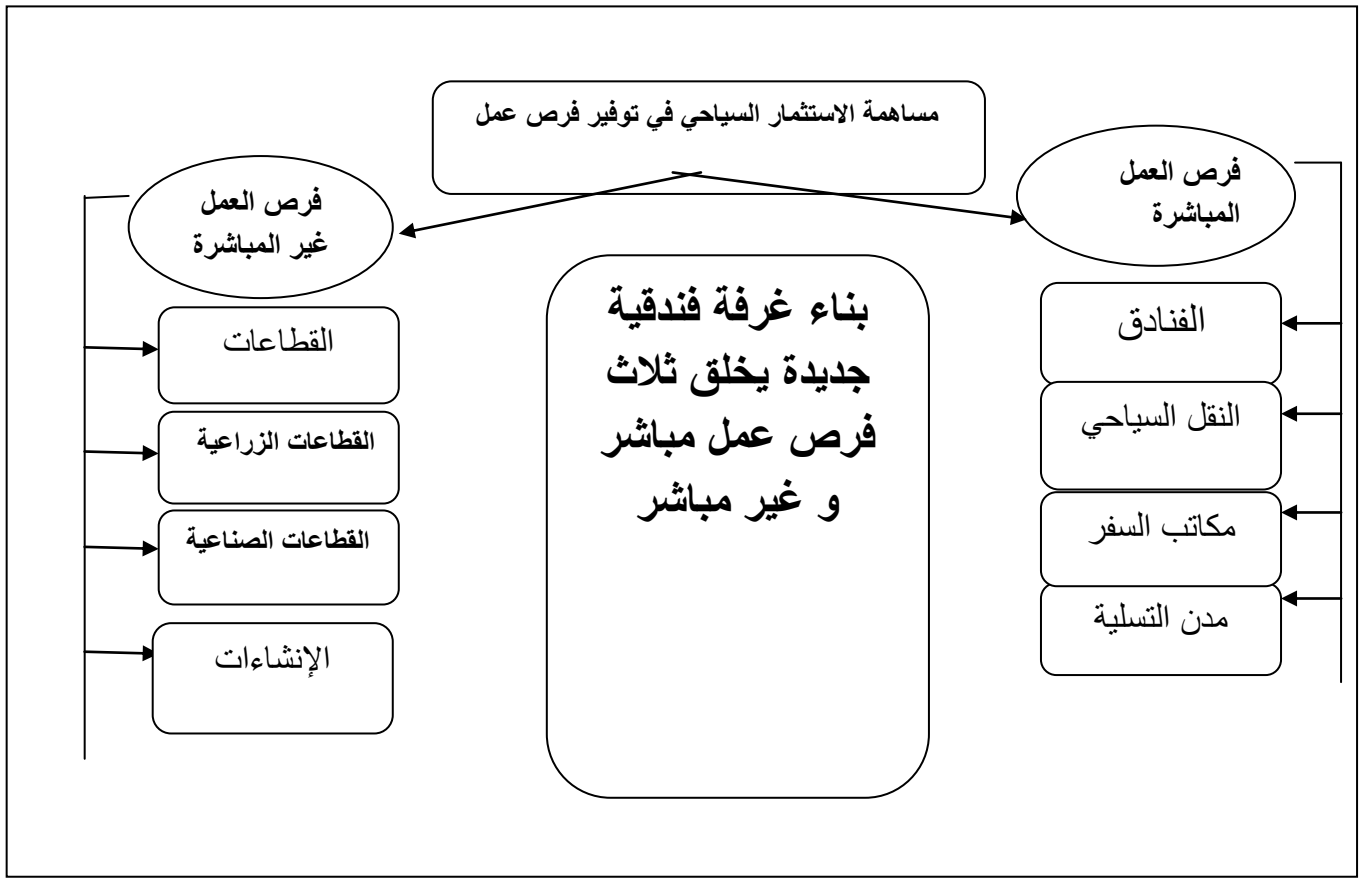

المصدر: إبراهيم خليل باظاظور, الجغرافيا و المعالم السياحية, الطبعة الأولى, الوراق للنشر و التوزيع, عمان, 2009, ص 29.

يظهر من خلال الشكل أن الطرق التي تخلق بها السياحة فرص العمل و هي في نوعين مباشرة تتمثل في خدمات الفنادق و النقل السياحي و غيرها أما غير المباشرة و تنتمي للقطاعات الزراعية و الصناعية و الإنشائية مثل البنى التحتية و الأغذية.

المطلب الثاني: دور الاستثمار السياحي في تدفيق الأموال الأجنبية.

تساهم الاستثمارات السياحة في توفير جزء من النقد الأجنبي الناتج في الآتي: [1]

1 - مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة.

2 - المدفوعات السياحية التي تحصل على الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول للبلاد فروق تحويل العملة.

[1] آسيا محمد الأنصاري, إبراهيم خالد عواد, **إدارة المنشآت السياحية**, دار الصفاء للنشر و التوزيع, الأردن, الطبعة الأولى, 2002, ص 32.

3 - الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية بالإضافة إلى إنفاق الطلب على السلع الإنتاجية و الخدمات في قطاعات اقتصادية أخرى.

ومنه يجب الأخذ بعين الاعتبار الآثار السلبية الناجمة عن تحويلات الأرباح و دخول العاملين الأجانب إلى الجزائر المرتبطة بمثل هذه المشروعات في نفس الوقت من الممكن تطبيق بعض السياسات التي تحد من معدل و مقدار التحويلات إلى الخارج, بالإضافة إلى هذا فإن إسهام الشركات الأجنبية في مقدار ما تحققه من تدفق في رؤوس الأموال الأجنبية يتوقف على عدد من العوامل الأخرى منها على سبيل المثال:[1]

- ❖ حصة الشركات الأجنبية في رأس مال المشروع.
- ❖ حجم الأموال المقترضة من داخل الدولة.
- ❖ حجم الأرباح التي أعيد استثمارها بالمقارنة بالتي تم تحويلها إلى الخارج و غيرها.

المطلب الثالث: دور الاستثمار السياحي في نقل التكنولوجيا[2]

تعتبر عملية نقل التكنولوجيا خاصة عن طريق الشركات الأجنبية من أحد الموضوعات المثيرة للجدل, و يدور هذا الجدل حول عدة محاور رئيسية مثل مدى ملائمة المستوى التكنولوجي الذي تجلبه الشركات الأجنبية من التغيرات البيئية داخل الدولة مثل مدى توفر المهارات اللازمة لتشغيل الأجهزة و المعدات و الأنظمة المختلفة للإنتاج, طرق تقديم و تسويق المنتج و مدى تلاؤمها مع المعتقدات و القيم الثقافية و الروحية و الآثار السلبية على المشروعات الوطنية, تكلفة التكنولوجيا و الآثار المرتقبة على العمالة و ميزان المدفوعات و يمكن القول بصفة مبدئية أن السماح للشركات الدولية بالدخول في مشروعات استثمار سياحي يمكن أن يحقق درجة التقدم التكنولوجي بالجزائر لأن إذا نظرنا إلى اليد العاملة المستخدمة في قطاع السياحة و بالأخص في الفنادق هي يد عاملة غير مكونة و أغلبها تكوينا عاليا في تقنيات السياحة, و يمكن أن تستفيد الجزائر من خلال الشركات الأجنبية المستثمرة في العديد من الطرق منها:

- ✓ نقل فنون و طرق تسيير الإدارة الحديثة بالفنادق و غيرها من المنشآت السياحية.
- ✓ إدخال تجهيزات (الآلات و المعدات) جديدة يمكن استخدامها في تسهيل تقديم الخدمات السياحية بأنواعها المختلفة أو إنتاج سلع صناعية للأغراض السياحية بالإضافة إلى الخدمات السياحية المرفقية المختلفة.

[1] مباركة بلاطة, **أهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني** , مذكرة ماجستير, علوم اقتصادية, فرع التخطيط و التنمية, كلية العلوم الاقتصادية, جامعة الجزائر, 2002/2001, ص 30.

[2] عثمان محمد غنيم, ماجدة أبو زنط, **التنمية المستدامة, أساليب تخطيطها و أدوات قياسها**, دار الصفاء للنشر و التوزيع, عمان, الأردن, 2007, ص 186.

- ✓ القيام ببحوث التنمية و التحديث في المجالات المختلفة للنشاط السياحي.
- ✓ تطوير و تحسين طرق العمل الحالية في الأنشطة السياحية بالإضافة إلى برامج التدريب للقوى العاملة و هناك عدد آخر من المزايا الناجمة عن وجود مثل هذه الشركات الأجنبية في طرق بيع الخدمات السياحية أو في تطبيق نظم الإدارة الحديثة, يضاف إلى هذا وجود الشركات الأجنبية يمكن أن يدفع الشركات الوطنية إلى تحديث و تطوير أنظمتها الحالية حتى يستطيع الاستمرار في سوق الخدمة.

المطلب الرابع: دور الاستثمار السياحي في تحقيق ميزان المدفوعات.[1]

تقاس الأهمية الاقتصادية للسياحة بأثرها على ميزان المدفوعات في الدولة و مدى مساهمتها في جلب العملات الحرة بظروف سريعة و مستمرة و مرنة و تؤثر حركة السياحة على ميزان المدفوعات من خلال الإيرادات السياحية التي تحصل عليها الدولة المضيفة كما تؤثر الحركة السياحية على جانب المدفوعات عن طريق تحويلات مواطنين إلى الخارجية بغرض السياحة, و ذلك فضلا عما يستورده قطاع السياحة من الخارج من سلع في شكل صناعات غذائية و مفروشات و أثاث.

كما تهدف أغلب السياحة إلى الحصول على نصيب متزايد من الطلب السياحي و العالمي من أجل تحقيق فائض من العملة الأجنبية تستعين بها في تمويل احتياجاتها من النقد الأجنبي اللازم لسداد مدفوعاتها الخارجية .

و تسمى عملية نقل الأموال بواسطة السائحين من بلد إلى آخر بالصادرات غير المنظومة و كلما زادت موارد الدولة من السياحة التي تؤول لها نصف هذه الموارد بعدم معدل التسرب الواردات زادت قدرتها على التعاقد مع الخارج,

و ساهمت في سداد مديونيتها و تتمثل المديونيات النقدية من النقد الأجنبي في قطاع السياحة على التدفقات الآتية:

أولا: الإنفاق على الخدمات السياحية بالإضافة إلى الإنفاق على شراء السلع الإنتاجية و الخدمات لقطاعات اقتصادية أخرى.

ثانيا: إيرادات النفقات من السائحين .

ثالثا: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في المشروعات السياحية في الدولة إقامة الفنادق و القرى السياحية.

[1] أحمد عبد السميع علام, مرجع سبق ذكره, ص 348.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال دراستنا لهذا الفصل يتضح لنا أن التنويع الاقتصادي هو سياسة تنموية تهدف لرفع القيمة المضافة و تحسين مستوى الدخل, عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات و أسواق جديدة و متنوعة عوض الاعتماد على منتوج أو سوق واحد, و هو مؤشر جد هام يدل على وضعية و مكانة أي اقتصاد كما اختلفت الآراء حول التنويع الاقتصادي بين مختلف المفاهيم إضافة إلى أنه يخضع لحملة من المحددات و الأهداف و المقاييس التي تعد من أساسيات التنويع الاقتصادي.

يعتبر التنويع الاقتصادي عملية مرادف للتنمية الاقتصادية, تتضمن التنمية حدوث تغيرات نوعية في جوانب عديدة من بين ذلك تغيرات في تراكيب الإنتاج و بالتالي نجاح التنمية و تحقيق التقدم الاقتصادي و الاجتماعي مرهون بمدى التنويع الذي سوف يحصل في الهيكل الاقتصادي فالعلاقة بين مؤشر النمو و التنويع الاقتصادي هي علاقة طردية, هذا يعني أن الزيادة في درجة التنويع الاقتصادي بصحبها ارتفاع في معدل النمو الناتج المحلي الخامد.

و رغم إدراك الجزائر لأهمية السياحة و دورها الكبير في زيادة النمو الاقتصادي نظرا لما تقدمه من مردودية سريعة و إمكانياتها في امتصاص البطالة إلا أن الاستثمار في هذا المجال لا يزال يعاني من جملة من المعوقات و التي تتجلى في عدة جوانب متعلق أساسا بالجانب التنظيمي و الإداري و كذا الجانب المالي, و عليه و من خلال ما سبق يمكن القول أن الاستثمار السياحي قطاع جد مهم يمكن الاعتماد عليه في التنويع الاقتصادي و أن يكون قطاع منافس لقطاع المحروقات من خلال تشجيع الاستثمارات السياحية في الجزائر و تهيئته و القيام بترقية هذا القطاع و جعله فرصة حقيقية للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية و زيادة الدخل الوطني و تعبئة الخزينة العمومية.

الفصل الثالث:

الدراسة القياسية حول الاستثمار السياحي كآلية لتحقيق التنويع الاقتصادي و أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر

مقدمة الفصل الثاني:

يعد الاقتصاد القياسي أحد فروع العلوم الاقتصادية المستخدمة للأساليب الكمية في تحليل الظواهر الاقتصادية, فقد ساعد في التطور في النظرية الإحصائية و الاقتصادية و ثورة المعلومات على حدوث تطور كبير في مجال الاقتصاد القياسي خلال فترة زمنية قصيرة.

لقد استخدم لفظ اقتصاد قياسي Econometrics لأول مرة سنة 1926. إن أصل هذا المصطلح يوناني و يتكون من مقطعين هما Economic أي علم الاقتصاد و Metrics أي القياس (المتر) و يعرفه البعض بأنه القياس في الاقتصاد, و بصورة أكثر تفصيلا هو العلم الذي سهتم بقياس العلاقات الاقتصادية من خلال بيانات واقعية, بغرض اختبار مدى صحة هذه العلاقات كما تقدمها النظرية, أو تفسير بعض الظواهر, أو رسم بعض السياسات, أو التنبؤ بسلوك بعض المتغيرات الاقتصادية.

و بعد الدراسة النظرية لموضوع الاستثمار السياحي كآلية لتحقيق التنويع الاقتصادي و أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر و في إطار الدراسة سنحاول بناء نموذج قياسي يدرس العلاقة بين كل من الاستثمار السياحي و النمو الاقتصادي و ذلك بالاعتماد على النظرية الاقتصادية و الاستعانة بالمعطيات الإحصائية المحصل عليها من البنك الدولي و ضمن هذا السياق قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: توصيف متغيرات الدراسة .

المبحث الثاني: صياغة و تقدير النموذج.

المبحث الثالث: دراسة تحليلية و تنبؤية للنموذج الاقتصادي.

المبحث الأول: توصيف متغيرات الدراسة

بعد جمع المعطيات السنوية الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي و إيرادات القطاع السياحي في الجزائر سنقوم في هذا المبحث بدراسة تطور كل من الاستثمار السياحي و المعبر عنه بالإيرادات السياحية و النمو الاقتصادي المعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي

المطلب الأول: دراسة تطور الناتج المحلي الإجمالي [1]

الجدول رقم (11) : التغيرات السنوية لكل من الناتج المحلي الإجمالي و الإيرادات السياحية في الجزائر (1995-2017).

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي PIB (m$)	الإيرادات السياحية RTA ($)
1995	41760	32
1996	46940	45
1997	48180	28
1998	48190	74
1999	48640	80
2000	54790	102
2001	54740	100
2002	56760	111
2003	67870	112
2004	85330	178
2005	103200	477
2006	117030	393
2007	134980	334
2008	171000	473
2009	137200	361
2010	161210	324
2011	200010	300

[1] البنك الدولي, بيانات البنك الدولي, على الموقع http://data.albankaldawli.org/data-catalog, تم الإطلاع يوم:2022/05/12, على الساعة 16:50.

2012	209060	295
2013	209750	326
2014	213810	316
2015	165980	347
2016	160030	246
2017	167390	172

1/ دراسة تطور الناتج المحلي الإجمالي (المتغير التابع المراد تفسير سلوكه):

تعريف الناتج المحلي الإجمالي: و نرمز له ب (pib) : و هو القيمة السوقية للسلع و الخدمات النهائية المنتجة لاقتصاد بلد معين خلال سنة معينة و يمكن إعطاء المنحنى البياني لتطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر من الفترة الممتدة من 1995 -2017

الشكل رقم(06): منحنى بياني يمثل تطور PIB في الجزائر خلال الفترة 1995-2017

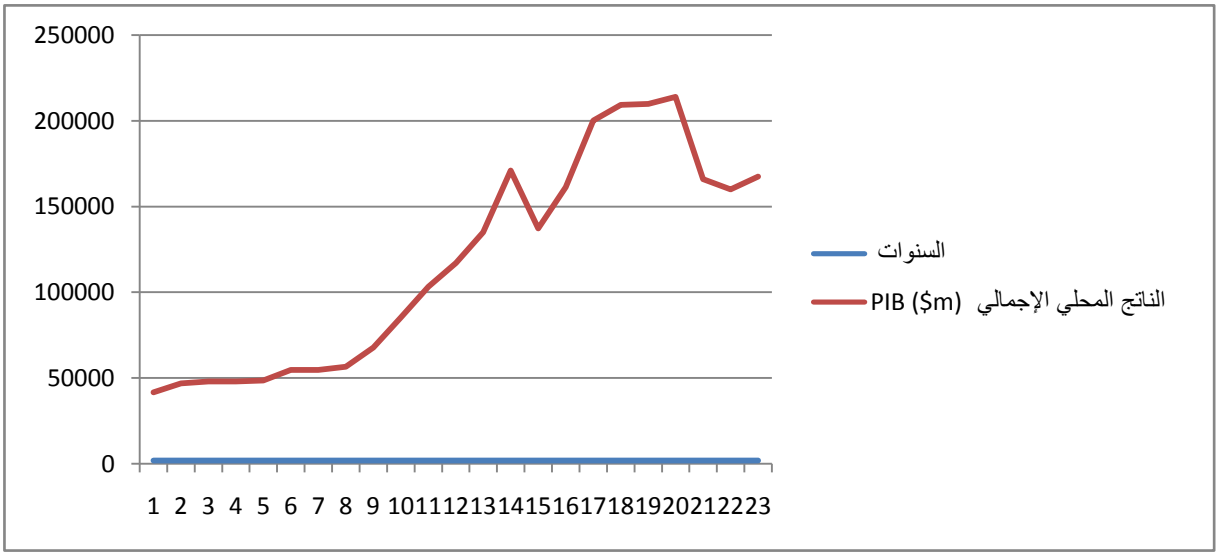

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Excel

تحليل المنحنى:

يتبين من خلال الشكل أعلاه أن الجزائر سجلت قيم منخفضة للناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأولى من سنة 1995 إلى غاية 1999 حيث قدرت أقل قيمة 41760 مليون دولار أمريكي سنة 1995 بسبب الأوضاع المزرية التي كانت تعاني منها الجزائر في التسعينات جراء ما خلفه الاستعمار الفرنسي من أزمات اقتصادية و اجتماعية و غيرها مما أثر على الدخل الوطني و قد سجلت أعلى قيمة

سنة 2014 و التي قدرت ب 213810 مليون دولار أمريكي و هذا راجع إلى النمو المتزايد ما بعد التسعينات إلى غاية 2009 حيث سجلت انخفاضا بسبب الأزمة المالية التي شهدها العالم عامة و الجزائر خاصة.

المطلب الثاني: دراسة تطور الإيرادات السياحية

1/ دراسة تطور الإيرادات السياحية (المتغير المستقل) و نرمز له بالرمز (RTA)

تعريف الإيرادات السياحية: يمكن بأن نعرف الإيرادات السياحية بسرد التعاريف التالية:

- و هو حصول الدولة أو الإرادات العامة على الأموال اللازمة لإشباع الحاجات العامة و الإنفاق عليها و يتم الحصول عليها من عدة مصادر.
- و هي المساهمة جد متواضعة في الناتج القومي الوطني في امتصاص البطالة و تحسين ميزان المدفوعات
- مبلغ نقدي من المال يدخل إلى خزانة الدولة لإشباع حاجات عامة.

الشكل رقم (07): منحنى بياني يمثل تطور الإيرادات السياحية في الجزائر (1995-2017)

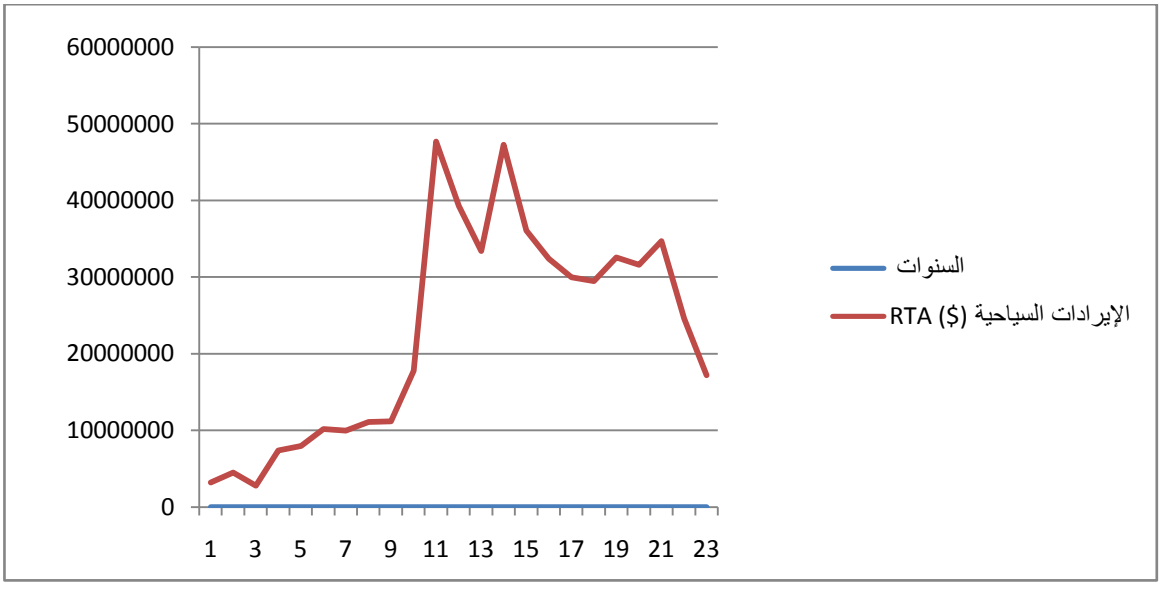

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج excel

تحليل المنحنى: يتبين من خلال الشكل أن الإيرادات السياحية في الجزائر في فترة التسعينات كانت منخفضة جدا بسبب الأزمات الاقتصادية التي كانت تعاني منها الجزائر مما أدى إلى قلة السياح و بالتالي قلة الإيرادات السياحية

حيث سجلت أقل قيمة سنة 1997 و التي قدرت ب 28000000 ثم شهدت ارتفاع كبير و سجلت أعلى قيمة (الذروة) سنة 2005 و التي قدرت ب 477000000 دولار أمريكي ثم انخفض أيضا سنة 2007 و سجل قيمة 334000000 دولار أمريكي ثم أرتفع ثانية سنة 2008 و قدرت ب 473000000 ثم بدأت بالانخفاض إلى غاية 2017 .

المطلب الثالث: دراسة تأثير الإيرادات السياحية على الناتج المحلي الإجمالي

الشكل رقم(08): منحنى بياني يمثل تطور الإيرادات السياحية و الناتج المحلي الإجمالي معا في الجزائر للفترة 2017-1995

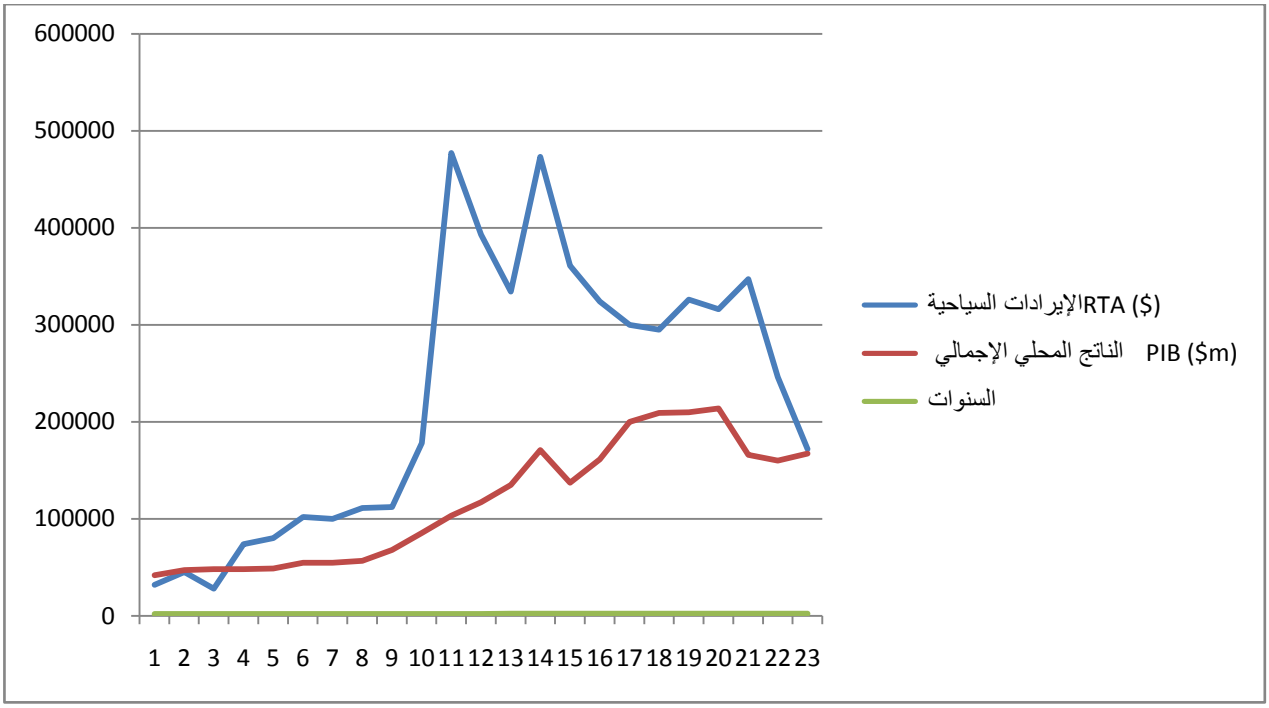

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج Excel

تحليل المنحنى: نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنه يوجد تذبذب في الإيرادات السياحية حسب الأوضاع الأمنية و الاقتصادية التي عانها الجزائر في مختلف الفترات حيث ساهمت بنسبة ضعيفة في تكوين الناتج

المحلي الإجمالي, عندما بلغت الإيرادات السياحية ذروتها سنة 2005 قدرت قيمة الناتج المحلي الإجمالي ب 103200 مليون دولار أمريكي مقارنة بسنة 2013 التي بلغ فيها الناتج المحلي الإجمالي أعلى قيمة له 209750 و سجلت أقل قيمة له سنة 1995 و كانت قيمة الإيرادات السياحية 32 مليون دولار أمريكي و أقل قيمة للإيرادات السياحية سجلت سنة 1997 ب 28 مليون دولار أمريكي و هذا ما يفسر وجود عدة متغيرات أخرى تأثر مباشرة في الناتج المحلي الإجمالي كالمحروقات نتيجة ارتفاع أسعار البترول مما أدى إلى إهمال قطاع السياحة .

المبحث الثاني: صياغة و تقدير النموذج

بعد تحديد المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في الناتج المحلي الإجمالي pib من خلال دراستنا للنظرية الاقتصادية و ذلك باستخدام تقنية الانحدار الخطي البسيط معتمدين في ذلك على برنامج eviews لتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية MCO لأنها تعطي متغيرات غير متحيزة , و سنتطرق في هذا المبحث إلى صياغة النموذج القياسي للظاهرة محل الدراسة في المطلب الأول و تقدير هذا النموذج في المطلب الثاني .

المطلب الأول: تحديد شكل نموذج الدراسة القياسية (صياغة النموذج القياسي)

إن صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج و قبل التعرف على الشكل الرياضي للدالة المراد دراستها نشير فالبداية إلى رموز المتغيرات المستعملة في الدراسة و هي كالتالي:

المتغير التابع: الناتج المحلي الإجمالي PIB

المتغير المستقل: الإيرادات السياحية RTA

PIB=f (RTA)

من أجل دراسة هذه الدالة و تغيراتها نقوم باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط الذي يساعدنا في تقدير النموذج القياسي الخاص بتأثير الإيرادات السياحية علة الناتج المحلي الإجمالي.

الانحدار: و يسمى التنبؤ و هو تقدير القيمة المستقبلية لمتغير واحد بناءا على معرفة قيم متغير أو أكثر و هناك عدة أنواع من معامل الانحدار حيث سنتعرف في بحثنا هذا على الانحدار الخطي البسيط simple linear Regression .

الانحدار الخطي البسيط simple linear Regression

تشير تسمية هذا المعامل " بسيط" إلى أنه يتضمن متغير تابع y و متغير واحد مستقل x و كلمة خطي تشير إلى أن العلاقة بين المتغيرين x و y علاقة خطية.

فهو أداة إحصائية تستعمل لبيان العلاقة بين متغيرين كميين بحيث يمكن توقع قيمة المتغير التابع المسيطر عليه من المتغير المستقل , يستعمل الانحدار لأغراض الآتية:

1/ تعد هذه الطريقة تقنية لنمذجة و تحليل البيانات العددية.

2/ استغلال العلاقة بين متغيرين للتنبؤ بقيم أحد المتغيرات من خلال قيم المتغير الآخر.

3/ التنبؤ و تقدير و اختبار الفرضيات و نمذجة العلاقات السببية.

بعد التعرف على المتغيرات التي يحتويها النموذج القياسي, و بعد تجميع البيانات الخاصة بكل المتغيرات يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج و الذي يعد من أول و أهم مراحل بناء النموذج القياسي و هو مبين كما يلي:

$$PIB\ t = \beta_0 + \beta_1(RTA) + \mu_i$$

حيث: β, β_0: تمثل معالم النموذج

μ_i: يمثل المتغير العشوائي و هي متغيرات لم تدرج في النموذج أو يصعب قياسها و هو يخضع للفرضيات التالية :

فرضيات النموذج	
H_0	خطية العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة
H_1	توقع الأخطاء معدوم $E(\mu_i)=0$
H_3	ثبات تباين الأخطاء $var(\mu_i)=E(\mu_i)^2=\sigma^2$
H_4	عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء $E(\mu_i,\mu_j)=0$

H_5	لا يوجد ارتباط بين الأخطاء و المتغيرات المستقلة $Cov(x_{2i},u_j)=Cov(x_{1i},u_i)=0$
H_6	إن توزيع (μ_i) هو توزيع طبيعي

سيتم استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في تقدير النموذج القياسي.

t: هو عدد المشاهدات و هو يعبر عن سنوات الفترة المدروسة 1995-2017 .

المتغير التابع: (Y) يتمثل في الناتج المحلي الإجمالي الذي يرمز له بالرمز PIBt .

المتغير المستقل: يتمثل في الإيرادات السياحيةRTA .

βt: تمثل معلمات النموذج.

المطلب الثاني: تقدير النموذج القياسي

تقدير النموذج القياسي المعبر عن العلاقات الاقتصادية نستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية, باعتبارها تعطي مقدرات خطية غير متحيزة و يقودنا ذلك إلى معرفة المعايير للحكم على جودة هاته المقدرات .

عموما من المفروض أن تكون قيم المعاملات المقدرة قريبة من القيم الحقيقية و بالتالي تعتبر طريقة المربعات الصغرى العادية من أحسن الطرق لتقدير النماذج الخطية, و ذلك لما تمتاز به من خصائص و فرضيات لتقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط.

- **خصائص طريقة المربعات الصغرى العادية:**
  - **خاصية عدم التحيز:**

التحيز: هو الفرق بين مقدرة ما و وسط توزيعها فإذا اختلف هذا الفرق عن الصفر نقول أن المقدر متحيز, أما بالنسبة لمقدرات طريقة المربعات الصغرى فهي تحقق ما يلي :

$$E(\beta i)=(\beta i) \qquad i=0,1,2.....k$$

و بالتالي βi مقدرة غير متحيزة ل βi

- خاصية الاتساق: نقول أن معلمات هي مقدرات متسقة إذا تحقق ما يلي:

- قيم المعالم تقترب من قيم المعالم و ذلك كلما كبر حجم العينة .
- قيمتي التحيز و التباين تقتربان أو تساويان الصفر كلما اقترب حجم العينة ما لا نهاية .

$$\lim \hat{\beta}=\beta \qquad \text{Lim } E(\hat{\beta})= \beta$$

$$\lim \text{var } (\hat{\beta})=0 \qquad \text{Lim var } (\hat{\beta})=\beta$$

إذا تحقق هاذين الشرطين نقول أن β هو مقدر متسق ل β

- **خاصية أصغر تباين:** يقصد بأقل تباين للمقدرات عندما يكون التباين أقل من تباين أي قيمة مقدرة أخرى. β $>(\hat{\beta})$Var حيث أن القيمة المقدرة الأخرى βi .

بفرض توافر الافتراضات السابق ذكرها, و استنادا على الجدول رقم () و بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews نقوم بتقديم النتائج التالية:

الجدول رقم (12): نتائج تقدير النموذج

Method: Least Squares

Date: 05/08/22 Time: 17:49

Sample: 1995 2017

Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	44899.08	17177.06	2.613898	0.0162
RT	319.7802	64.34844	4.969509	0.0001

R-squared	0.540441	Mean dependent var	117558.7
Adjusted R-squared	0.518558	S.D. dependent var	62311.85
S.E. of regression	43235.73	Akaike info criterion	24.26966
Sum squared resid	3.93E+10	Schwarz criterion	24.36840
Log likelihood	-277.1011	Hannan-Quinn criter.	24.29450
F-statistic	24.69602	Durbin-Watson stat	0.463986
Prob(F-statistic)	0.000064		

المصدر: من إعداد الطالبين باستخدام برنامج Eviews

وكانت نتائج التقدير :

$$PIB_t = 44899.08 + 319.7802\ RT$$

$$T_{C\hat{\beta}} = (2.613898) \quad (4.969509)$$

$$S_{TD\hat{\beta}} : (17177.06) \quad (64.34844)$$

$$R^2 = 0.540 \qquad \overline{R^2} = 0.518$$

$$F_c = 24.696 \qquad DW = 0.463$$

المبحث الثالث: الدراسة الإحصائية والاقتصادية للنموذج المقدر

تتمثل هذه الدراسة في التحليل الإحصائي و الاقتصادي للنموذج و ذلك بإجراء مجموعة من الاختبارات لمعرفة مدى صلاحية النموذج من منظور منطق النظرية الاقتصادية و مدى صلاحيته من الناحية القياسية و استخدامه في عملية التنبؤ.

المطلب الأول: الدراسة الإحصائية لنموذج

أ/ اختبار معنوية المعالم β_0 ، β_1 (اختبار ستودنت)

هذا الاختبار يمكننا من فحص مدلولية المقدرات حيث يقيس تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع **(PIB t)** و يعتمد على المقارنة بين القيمة المحسوبة للمعلمات المقدرة T_C المستخرجة من برنامج (Eviews)و القيمة المجدولة المستخرجة من دول ستودنت من مستوى معنوية 5% و عند درجة حرية (n-k-1) حيث:

n=23 تمثل عدد المشاهدات و k=1 تمثل عدد المتغيرات المفسرة, و يمكن توضيح نتائج الاختبار في الجدول التالي:

الجدول رقم (13) : جدول مساعد يوضح معنوية معالم النموذج .

المقدرات	المعلمات	القيم المحسوبة T_{cal}	القيم المجدولة T_{tab}	prob
C	β_0	2.613	2.080	0.0162
RT	B_1	4.969	2.080	0.0001

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على نتائج برنامج الايفيوز .

نقوم بوضع الفرضيتين:

1 - بالنسبة إلى المعلمة β_0:

بما أن $|T_{cal}\ \beta_0| > |T_{tab}\beta_0|$ نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة أي أن المعلمة β_0 لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% و $Prob=0.0162 < 0.05$.

بالنسبة للمعلمة β_1 :

بما أن $|T_{cal}\ \beta_1| > |T_{tab}\beta_1|$ نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة أي أن المعلمة β_1 لها معنوية إحصائية عند مستوى 5% أي أن الإيرادات السياحية(RT) يشرح الناتج المحلي الإجمالي (PIB) و $Prob=0.0001<0.05$.

اختبار المعنوية الإجمالية للنموذج :

لاختبار المعنوية الكلية نستخدم إحصائية فيشر وفق العلاقة التالية:

$$F_{cal} = 24.696 \qquad \boldsymbol{F_{tab} = F^{\alpha}_{(k,n-k-1)} = F^{0.05}_{(1,21)}}$$

بما أن F_{cal} المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5% , و بالتالي نقبل فرضية البديلة القائلة بأنه يوجد على الأقل متغير مستقل واحد ذو تأثير على المتغير التابع (PIB) و نرفض فرضية العدم بالإضافة إلى

$prob= 0.000064$.

شكل انتشار المتغيرات:

يعطي شكل الانتشار فكرة سريعة عن قوة و اتجاه علاقة الارتباط بين المتغيرين, فيتم تحديد قيم أحد المتغيرين على المحولر الأفقي و المتغير الآخر على المحور الرأسي . و تحديد النقاط التي تشكل أزواج القيم إحداثياتها,و الشكل الناتج بعد تحديد جميع النقاط هو شكل الانتشار .

و حتى يتضح معنى قوة العلاقة لا بد من مقارنة الشكل الناتج بشكل انتشار معين , فإذا كانت جميع النقاط واقعة على خط مستقيم فهذا يعني أن العلاقة تامة سواء كانت علاقة طردية أو عكسية .

بالإضافة إلى ذلك يوجد ارتفاع الانحرافات المربعة و التي تساوي 39300000000= $\sum \mu_i^2$ مما جعل خط الانحدار لا يشمل بصفة واضحة أغلبية السحابة النقطية الموضحة في الشكل التالي حيث نلاحظ من خلال الشكل أنه يوجد ارتباط طردي بين المتغيرات لأن المتغيرين يتجهان للتغير في اتجاه واحد .

معامل الارتباط r : من أسباب التحليل الإحصائي للبيانات ما يسمى بالارتباط و هو مفهوم إحصائي يوضح العلاقة بين متغيرين أو أكثر. و نظرا لتعدد أنواع البيانات أو المتغيرات و حتى وحدات القياس في البحث العلمي فقد تعددت أنواع معامل الارتباط و طرق حسابها.

و الهدف من استخدام هذا المعامل يكون إيجاد العلاقة بين متغيرين و فحص ما إذا كانت علاقة إيجابية أو سلبية (علاقة طردية أو عكسية) قوية أو ضعيفة.

$r = \sqrt{R^2} = \sqrt{0.540}$ =0.734 بما أنه موجب و أكبر من 0 نقول أن يوجد علاقة طردية بين المتغيرين و الارتباط جيد بينهما أي 74.3%.

الشكل رقم (09) : منحنى شكل انتشار المتغيرات

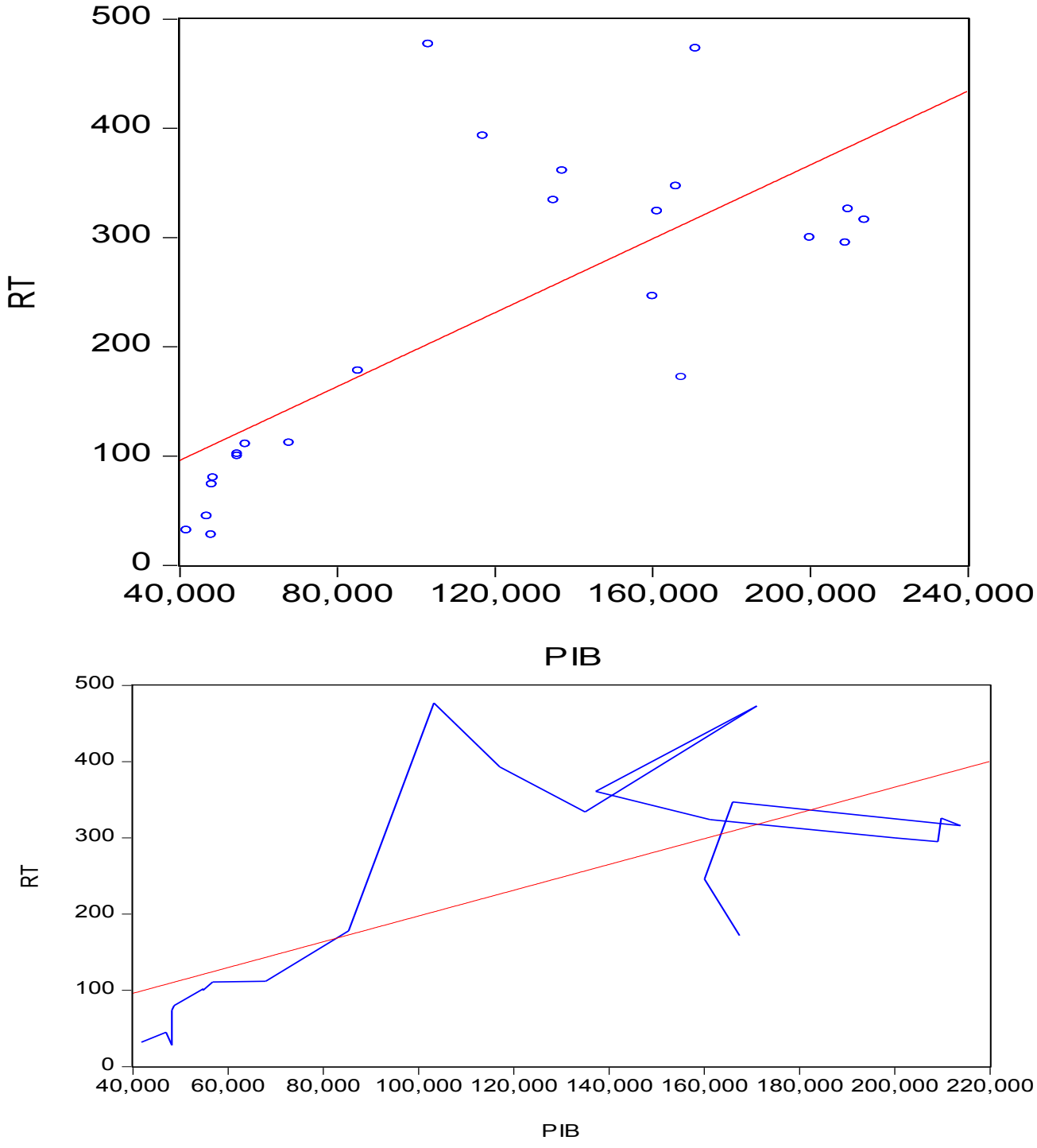

المصدر: من إعداد الطالبين باستخدام برنامج Eviews:

المطلب الثاني: الدراسة الاقتصادية للنموذج المقدر

1/ التفسير الاقتصادي للنموذج:

من خلال العلاقة الرياضية التالية : PIB_t= 44899.08+319.7802 **RT** يتبين وجود علاقة طردية بين معدلات الإيرادات السياحية و الناتج المحلي الإجمالي يستدل من التقدير β_1 قيمة موجبة و مقدار هذه المعلمة هو 319.7802 و يستدل بها أن الإيرادات تؤثر إيجابيا على الناتج المحلي الإجمالي وأن الإيرادات السياحية لو زادت بوحدة واحدة فإن الناتج المحلي الإجمالي سوف يزيد ب 319.7802 وحدة, أما القيمة المقدرة ل β_0 و التي تساوي 44899.08 تعكس معدل الناتج المحلي الإجمالي في حالة انعدام الإيرادات السياحية

2/ اختبار جودة النموذج: أهم مؤشر لاختبار صلاحية النموذج هو معامل التحديد R^2 .

معامل التحديد: Determination coefficient

هو مقياس لتقدير دقة معامل الانحدار و يرمز له بالرمز R^2 و ذلك لأنه يساوي مربع معامل الارتباط البسيط و يأخذ هذا المعامل قيم بين 0 إلى 1 و كلما اقتربت قيمة معامل التحديد من 1 فإن ذلك يدل على قلة قيمة الخطأ العشوائي

R^2 =0.5404 تدل قيمة معامل التحديد على أن 54.4% من التغيرات التي تحدث الناتج المحلي الإجمالي تشرحها الإيرادات السياحية و تبقى 45.6% لعوامل غير مشخصة يمثلها المتغير العشوائي .

❖ إشارة المعلمة β_1: (الإيرادات السياحية) موجبة مما يدل على هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي و الإيرادات السياحية حيث إذا زادت الإيرادات بوحدة واحدة مع فإن الناتج المحلي الإجمالي يزيد ب 319.7802 وحدة .

من خلال الدراسة الإحصائية و الاقتصادية تبين لنا أن :

- النموذج له قدرة تفسيرية جيدة .
- كلا المعلمين لهما معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% .
- T ستودنت كبيرة مما جعل المعالم لها معنوية إحصائية و اقتصادية .
- وجود علاقة طردية بين الإيرادات السياحية و الناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الثالث: الدراسة القياسية و التنبؤية للنموذج

من خلال الدراسة القياسية يتم اختبار النموذج المقدر من حيث انسجامه و تطابقه مع الفرضيات الخاصة به, و سنطبق عليه بعض الاختبارات القياسية للكشف عن وجود أو عدم وجود بعض المشكلات كمشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء, مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ.....الخ.

أ/ اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

اختبار داربن واتسون DW $(\rho < 0 \; ou \; \rho > 0)$

هو اختبار إحصائي معلمي للتحقيق من وجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى بين بأخطاء نموذج الانحدار هذا الاختبار تم اقتراحه و التنظير له من طرف الإحصائيين البريطاني جيمس داربن و الأسترالي جفري واتسون في 1950.

حيث أن : H_0 تمثل فرضية العدم و التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء, أما H_1 فهي تمثل الفرضية البديلة و التي تنص بأن هناك ارتباط ذاتي للأخطاء .

من خلال هذا الاختبار نقارن قيمة دوربن واتسون (DW) المحسوبة و التي تساوي DW = 0.463 المأخوذة من الجدول مع الأخذ بالاعتبار عدد المشاهدات و التي تساوي 23 . و المتغير المستقل K=1 نجد قيمة كل من =1.44 du و

dl =1.26 المستخرجة من جدول داربن واتسون

الشكل رقم (10) : مخطط يوضح تحديد مناطق القبول و الرفض لإحصائية DW.

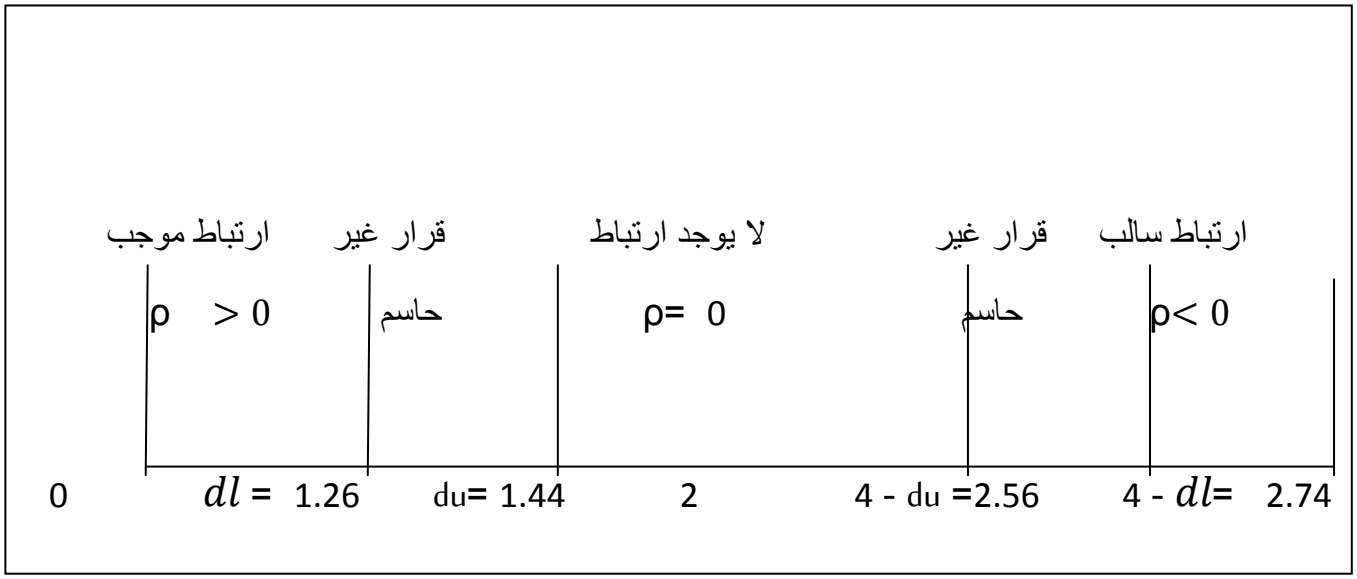

- نلاحظ من خلال المخطط أعلاه أن قيمة (DW) وقعت في منطقة الاختبار ارتباط موجب و منه نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة و منه وجود ارتباط ذاتي للأخطاء .

ب/ اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الثانية (Breuch- Godfrey)

يرتكز هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج و الذي يسمح باختبار وجود ارتباط ذاتي من درجة أكبر من الواحد, و هي تتبع توزيع KH2 و تحسب كما يلي: $LM= n*R^2$ حيث, n يمثل عدد مشاهدات العينةو R^2 يمثل معامل تحديد معادلة الاختبار .

الجدول رقم (14): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (Breuch- Godfrey)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	12.80081	Prob. F(2,19)	0.0003
Obs*R-squared	13.20215	Prob. Chi-Square(2)	0.0014

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج الايفيوز

بحيث أن H_0 تمثل فرضية العدم و التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الثانية و أما H_1 فتمثل الفرضية البديلة و التي تنص على أن هناك ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الثانية.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة الاحتمال prob chi-square(2)= 0.0014 و هي أصغر من مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ إذا نقبل H_1 و نرفض H_0 و بالتالي يوجد ارتباط ذاتي من الدرجة الثانية كما أن مستوى المعنوية بلغت قيمتها Prob. F(2,19)=0.0003 و هي أصغر من 0.005 . و منه النموذج يعاني من وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء .

ج/ اختبار تجانس تباين الأخطاء :

اختبار white :

سنقوم بالاعتماد على اختبار (white) وايت من أجل الكشف عن وجود أو عدم وجود تجانس بين الأخطاء, الذي يعتمد على وجود علاقة بين مربع البواقي μ_t^2 و المتغيرات المستقلة,و بالاعتماد على برنامج Eviews يمكننا اختبار مشكلة عدم تجانس تباين الأخطاء من خلال صياغة الفرضيتين التاليتين:

و كانت النتائج بالاعتماد على برنامج EVIEWS كالتالي و هي موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (15) : نتائج اختبار تجانس تباين الأخطاء White

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	3.549180	Prob. F(2,20)	0.0480
Obs*R-squared	6.024803	Prob. Chi-Square(2)	0.0492
Scaled explained SS	4.328904	Prob. Chi-Square(2)	0.1148

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج الإيفيوز

يتبين من خلال الجدول أعلاه :

$$F_{cal} = 3.549 \qquad , Prob\ (F) = 0.048$$

$$F_{K;n-k-1}^{0.05} = F_{1;21}^{0.05} = 4.32$$

❖ بما أن $F_{tab} > F_{cal}$ عند مستوى معنوية 5% و منه نقبل H_0 و نرفض H_1 و بالتالي يوجد تجانس تباين الأخطاء .

د/ اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء (البواقي) :

لمعرفة إذا كانت الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي سنعتمد على اختبار جاك بيرا (jaque-bera) و سنقوم باختبار الفرضية التالية:

شكل رقم(11) . : التوزيع الطبيعي للخطاء Jarque Bera

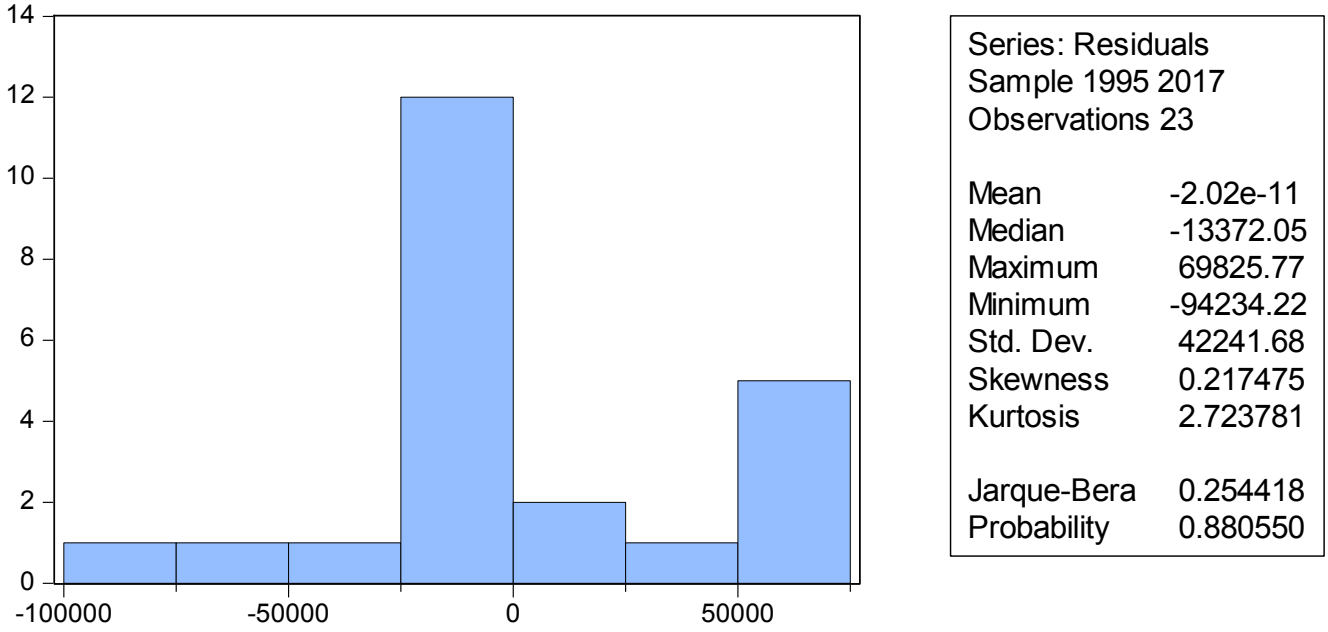

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج الجدول رقم باستخدام Eviews

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن prob(J-B) = 0.88 و هي قيمة أكبر من مستوى المعنوية 0.05 و بالتالي نقبل فرضية العدم H_0 و نرفض الفرضية البديلة H_1 و بالتالي الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.

التنبؤ:

إن أحد الأدوار الرئيسية للاقتصاد القياسي هو التنبؤ بتأثر أحد المتغيرات من طرف المتغيرات الأخرى, و هو استعمال المتقدرات العددية للمعالم بهدف التنبؤ بقيم مستقبلية للأحداث الاقتصادية فمن المهم جدا لدينا إمكانية للتنبؤ بالقيمة الاقتصادية للأحداث لذا سنقوم باختبار النموذج هل له قدرة تنبؤية أو لا.

ه/ اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ:

يمكن اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ باستخدام معيار عدم التساوي لثايل كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (12): توضيح اختبار معيار ثايل

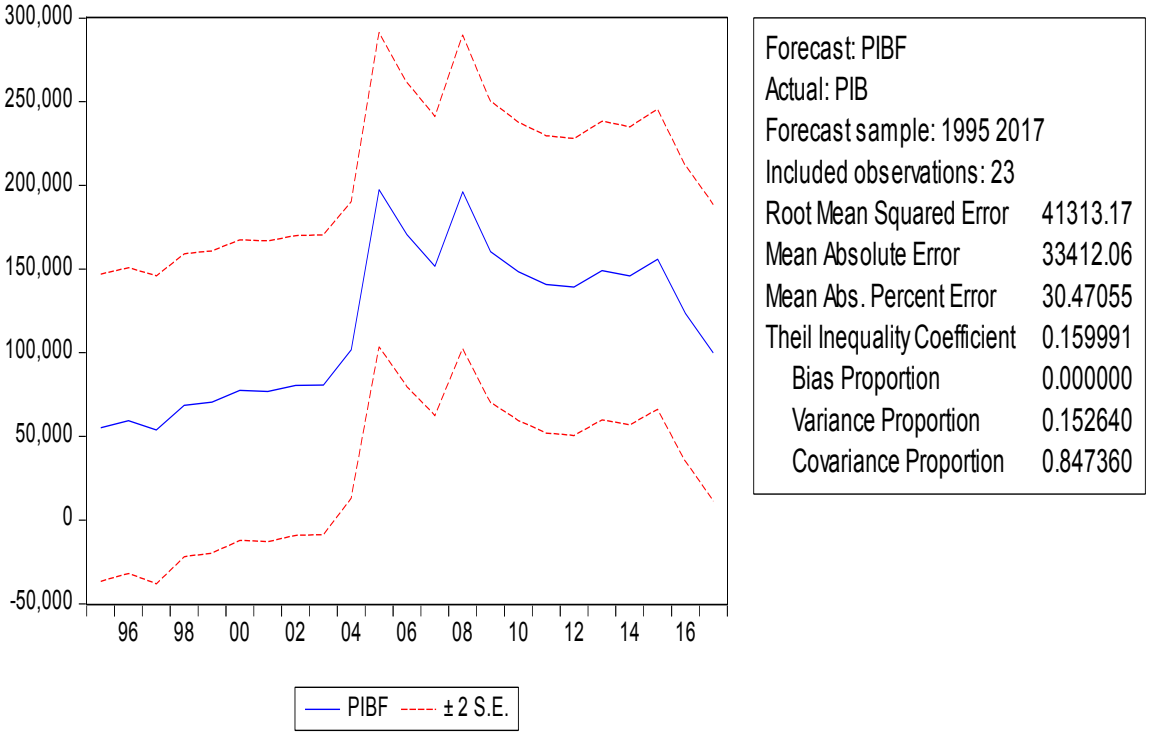

المصدر: ما إعداد الطالبين باستخدام برنامج ايفيوز

من خلال الشكل أعلاه يتبين لنا أن النموذج له قدرة تنبؤية مقبولة و هذا من خلال معامل ثايل حيث أن قيمته صغيرة

Ut= 0.159 و التي تؤول إلى الصفر, ما يفسر على أن النموذج له قدرة تنبؤية.

خاتمة الفصل الثالث:

بعد دراسة الفصل الثالث الذي يمثل الدراسة القياسية **للاستثمار السياحي كآلية لتحقيق التنويع الاقتصادي و أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر** المعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي (pib) خلال الفترة الممتدة من (1995-2017) و ذلك باستخدام طرق و أساليب كمية و مناهج الاقتصاد القياسي حيث تم تحديد متغيرات النموذج القياسي و تجميع بيانات إحصائية من عدة مصادر و بعد ذلك بناء و تقدير نموذج قياسي بواسطة برنامج الايفيوز, تمت معالجة هذا النموذج باستخدام معايير اقتصادية و إحصائية و ذلك من أجل معرفة مدة توافق الفرضيات الموضوعة و تبين لنا من خلال دراستنا القياسية أن للاستثمار السياحي أثر موجب على النمو الاقتصادي إذ أنه يوجد علاقة طردية ما بين الإيرادات السياحية و الناتج المحلي الإجمالي , و بالتالي يمكن اعتبار الاستثمار في القطاع السياحي يمكن أن يكون قطاعا بديلا عن المحروقات لمرحلة ما بعد البترول و أن يكون منافسا له و قطاعا نشيطا و حيويا يساهم في القضاء على البطالة و تحقيق الدخل الوطني.

خاتمة

تعتبر السياحة من أهم القطاعات السياحية في العديد من دول العالم حيث نعمل على استقطاب الاستثمارات الأجنبية و جلب العملة الصعبة و توفير فرص العمل و تحقيق التنمية المحلية, غير بالنسبة لحالة الجزائر فإن القطاع السياحي يعرف العديد من المشاكل و المعوقات التي جعلت من القطاع في مرتبة متأخرة مقارنة بالعديد من الدول المشابهة لحالة الجزائر هذا رغم ما تزخر به الجزائر من إمكانيات طبيعية تجعلها تتبوأ المراتب العليا في تنافسية القطاع السياحي الذي يمكن للجزائر من خلال الاستثمار في هذه الإمكانيات من جعله البديل الأول و الأفضل لقطاع المحروقات حيث يمكن أن تدر السياحة على الخزينة العمومية مبالغ طائلة و بالعملات الأجنبية,

- يتضح جليا من خلال دراستنا أن السياحة كانت و ما زالت واحدة من أهم القطاعات الاقتصادية الموفرة للتدخل حيث تعتبر محركا للنمو الاقتصادي من خلال تشكيل الناتج المحلي الخام و تحقيق إيرادات بالعملة الصعبة كما أن انتعاش السياحة يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة كما أنها مجال واسع لجذب رؤوس الأموال و بديلا اقتصاديا لمرحلة ما بعد البترول لا بد من استغلال كافة الإمكانيات و المقومات السياحية التي تحوز عليها و تشجيع الاستثمار السياحي الذي يعد عنصر مهم من عناصر التنمية و الذي من شأنه أن يسهم في تحقيق نمو اقتصادي و اجتماعي واسع إذ ما توفرت الظروف الملائمة لذلك.

و من خلال الدراسة يمكن الخروج **بالنتائج** التالية:

- ❖ تتوفر الجزائر على العديد من الإمكانيات السياحية و خاصة الطبيعية منها و التي تحتاج إلى تشجيع الاستثمارات السياحية لكي تكون الجزائر قطبا سياحيا بامتياز.
- ❖ لم يحض قطاع السياحة في الجزائر بالأهمية التي تجعل منه قطاعا مساهما في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية, و خاصة مقارنة بالقطاعات الأخرى.
- ❖ اعتماد الجزائر على القطاع العام في الهياكل السياحية ذات الكفاءات الباهظة و التسيير البيروقراطي, و أهملت دور القطاع الخاص مما ساهم في تراجع و تدهور القطاع السياحي بشكل عام بحرمانه من الاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي.
- ❖ وجود العديد من العراقيل التي يتعرض لها المستثمرون من جراء انتشار الفساد الإداري و كثرة التعديلات و التغيرات القانونية, مما أدى إلى عزوف المستثمرين عن الاستثمار في القطاع السياحي.
- ❖ لا يزال القطاع السياحي مهمشا من طرف الدولة الجزائرية, و هذا راجع لنقص الوعي السياحي البشري و عدم الاستغلال الأمثل للموارد و المقومات الطبيعية السياحية التي تتوفر عليها الجزائر.
- ❖ تطور مفهوم الاستثمار بتطور الاقتصاد حيث تعتبر الاستثمارات السياحية أحد المتغيرات الهامة في الاقتصاد و ذلك باعتبارها عنصرا حساسا في تنمية القطاع السياحي من جهة و عنصرا هاما في التنمية

الاقتصادية من جهة أخرى, و عليه فإن الاستثمار السياحي يعد من بين أهم المداخيل التي يمكن الاستناد عليها في الاقتصاد الوطني,و هذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

- ❖ كلما زادت نسبة الاستثمار السياحي ارتفع الناتج المحلي الإجمالي و عله يمكن القول أن الاستثمار السياحي يساهم في دعم الاقتصاد الوطني من خلال ما يوفره من فرص عمل تساهم في الدخل السياحي أي أنه يمكن تقوية القطاع السياحي في الجزائر من خلال ضخ المزيد من الاستثمارات السياحية و الاعتماد على السياحة كبديل استراتيجي لمرحلة ما بعد البترول و هذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.
- ❖ توجد علاقة تأثيرية طردية ذات دلالة معنوية بين الناتج المحلي الإجمالي و الإيرادات السياحية و هذا ما يؤكد صحة الفرضية الأخيرة.
- ❖ النموذج له قدرة تفسيرية من خلال حساب معامل التحديد .
- ❖ النموذج له قدرة تنبؤية و هذا من خلال اختبار معيار ثايل .

✓ **التوصيات و الاقتراحات:**

- ❖ وضع خريطة للاستثمارات السياحية و فك العزلة عن المناطق النائية بتشجيع الاستثمارات الخاصة فيها.
- ❖ إصدار المزيد من التحفيزات الاستثمارية و الإعفاءات الضريبية.
- ❖ إنشاء بنك متخصص في تمويل الاستثمار السياحي.
- ❖ ضرورة تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مجال السياحة, و تبقى الدولة كمراقب للمشاريع.
- ❖ إرساء ثقافة سياحية لدى المجتمع الجزائري لتشجيع السياحة الداخلية من جهة, من أجل إيجاد توافق بين السياح المحليين و الأجانب من جهة أخرى.
- ❖ تشجيع السياحة الداخلية الجزائرية و تطوير السياحة البيئية.
- ❖ نقترح إدخال مادة التربية السياحية البيئية في المقررات التربوية و الاقتصاد السياحي في الجامعة .
- ❖ تكثيف الدراسات القياسية لكافة جوانب النشاط السياحي و تأثيره و تأثره بباقي المتغيرات الاقتصادية لكي يتسنى إيضاح الرؤية الحقيقية و النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر.
- ❖ تسهيل مهام الباحثين و المخططين السياحيين من خلال توفير قاعدة بيانات خاصة بالإحصائيات السياحية تكون شاملة لمعظم المؤشرات التي يحتاجها هذا النوع من الدراسات القياسية لضمان نتائج أكثر دقة و تفسيرا للواقع.

قائمة المصادر و المراجع

❖ الكتب :

- هباس رجاء الحربي, **"التسويق السياحي في المنشآت السياحية"**, الطبعة الأولى, الأردن, دار أسامة.
- حمزة عبد الحليم درادكه, مروان محمد أبو رحمه,حمزة عبد الرزاق العلوان,مصطفى يوسف كافي, **" مبادئ السياحة"**, الطبعة الأولى,سوريا, دار الإعصار العلمي.
- د- محمد الفاتح محمود بشير المغربي, **"تسويق خدمات السياحة"**,الطبعة الأولى, الأردن, دار الجنان, 2016.
- د- محمد عبده حافظ, **"تنشيط المبيعات السياحية"**, الطبعة الأولى, مصر, دار السحاب, 2010.
- د- موفق عدنان عبد الجبار الحميري,**"أساسيات التمويل و الاستثمار في صناعة السياحة"**, عمان مؤسسة الوراق, 2009, ص 124 .

- احمد عبد السلام أبو قحف, **تنظيم و إدارة المنشآت السياحية و الفندقية** , الطبعة الثانية, المكتب العربي الحديث الإسكندرية, 1999.
- أحمد عبد السلام علام , **علم الاقتصاد السياحي**, دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر, 2007.
- آسيا محمد الأنصاري, إبراهيم خالد عواد, **إدارة المنشآت السياحية**, دار الصفاء للنشر و التوزيع, الأردن, الطبعة الأولى, 2002.
- عثمان محمد غنيم, ماجدة أبو زنط, **التنمية المستدامة, أساليب تخطيطها و أدوات قياسها** , دار الصفاء للنشر و التوزيع, عمان, الأردن, 2007.

❖ مجلات:

- بلخروف حياة, صالحي عبد القادر, **دور مخطط التوجيهي في جذب الاستثمارات و ترقية قطاع السياحة في الجزائر, مجلة الإنسانية**, جامعة أم بواقي, 2018, العدد 10.
- باهي موسى, روابنية كمال, **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط, المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**,الجزائر, العدد5/ديسمبر2012.
- بودخدخ كريم, بودخدخ مسعود, **تحديات قطاع السياحة في الجزائر من خلال قراءة حول واقع تنافسيته العالمية, مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات**, جامعة البليدة, 2016, العدد10.
- بوكابوس سعدون, **دور القطاع السياحي في تنمية قطاع الصناعات التقليدية و الحرف في الجزائر**, مجلة الدراسات الاقتصادية, دار الخلدونية,الجزائر,2004, العدد114 , ص 109.
- بوناب إبراهيم محمد أمين, **واقع و تحديات مرتكزات صناعة السياحة مع الإشارة إلى إسهاماتها في الاقتصاد, مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات**, جامعة البليدة,2016 ,العدد 10.
- بن جلول خالد, بعلي حمزة, فلفول عبد القادر, **إستراتيجية التنويع الاقتصادي من خلال دعم الاستثمارات السياحية في الجزائر,مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية**, جامعة 8 ماي 1945 قالمة, 2019, العدد 2.
- مايح شيب الشمري, **ضرورات التنويع الاقتصادي في العراق** , مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية,جامعة الكوفة,العراق, العدد24, 2016م.
- ممدوح عوض الخطيب, **أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع الغير النفطي السعودي,المجلة العربية الإدارية**, جامعة الكويت, الرياض, العدد2, ماي 2011.
- خالد كواش, **مقومات و مؤشرات السياحة في الجزائر, مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**,جامعة الشلف, 2004, العدد1.
- الشاهد إلياس, دفرور عبد النعيم, **السياحة كمقوم للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تذبذبات أسعار النفط, المجلة الجزائرية للتنمية**, جامعة ورقلة, 2017, العدد 6.

- حليمي حكيمة,**السياحة كبديل تمويلي للاقتصاد الجزائري في ظل أزمة البترول العالمية, مجلة رؤى اقتصادية** , جامعة الوادي, 2016, العدد 11.

❖ أطروحات:

- مباركة بلاطة, **أهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني** , مذكرة ماجستير, علوم اقتصادية, فرع التخطيط و التنمية, كلية العلوم الاقتصادية, جامعة الجزائر, 2002/2001
- حامد عبد الحسين الجبوري, **التنويع الاقتصادي و أهميته للدول النفطية, مركز الفرات للتنمية و الدراسات الإستراتيجية, شبكة النبأ المعلوماتية**, على الموقع: http://annabaa.org/authorsarticles/7989 .

- يونسي فاطمة, **تأثير التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر(دراسة قياسية لفترة 1990-2016),** شهادة ماستير أكاديمي, مستغانم, جامعة عبد الحميد بن باديس ,كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.2019/2018.

- حراث حنان, **"أثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر"**, ماستر, ولاية مستغانم, جامعة عبد الحميد بن باديس, 2014 -2015 .
- ريان درويش, **"الاستثمارات السياحية",** الأردن, رسالة ماجستير في التخطيط, جامعة الجزائر, سنة1997.

- أولقاق هواري, أولقاق مصطفى, **مصادر تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات (دراسة قياسية 1986-2018),** مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستير, كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير, جامعة مستغانم, 2021/2020.
- مدوري عبد الرزاق, **تحليل فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر** , رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد, تخصص اقتصاد دولي, كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير, وهران, الجزائر, 2012/2011.
- بلقلة ابراهيم, **آليات تنويع و تنمية الصادرات خارج المحروقات و أثرها على النمو الاقتصادي** , رسالة ماجستير غير منشورة, في العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير, جامعة حسيبة بن بو علي, الشلف, الجزائر, 2009/2008.
- قاسمي لخضر, **اثر الصادرات الغير نفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري**, رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية, تخصص اقتصاد التنمية, جامعة الحاج لخضر, كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير, باتنة, الجزائر, 2014/2013.
- يونسي فاطمة, **تأثير التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر (دراسة قياسية في فترة 2016/1990)**, مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستير, تخصص اقتصاد كمي, كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير, جامعة مستغانم , الجزائر, 2019/2018.

❖ ملتقيات:

- قرود علي, كيحل عبد الباقي, **الصادرات خارج المحروقات و أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر(دراسة قياسية لفترة 1990-2015)** , ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: بدائل النمو و التنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات و البدائل المتاحة, جامعة حمانة لخضر, 03-04 نوفمبر 2016, كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير, الجزائر.
- شراد غزلان, جابي أمينة هناء, **سياسة التنويع الاقتصادي كحل للخروج من التبعية النفطية في دول الخليج العربي- تجربة المملكة السعودية و الإمارات العربية المتحدة**, مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات, جامعة آكلي محند,30/29 نوفمبر2016, كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير, الجزائر.
- رحالية بلال, جابر مهدي, **تنمية الصادرات خارج المحروقات كآلية للإقلاع الاقتصادي في الجزائر بين الواقع و التحديات**, حالة الجزائر, مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات, 30/29 نوفمبر2016, جامعة اكلي محند, كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير, الجزائر.

- شيخي بلال, رحيم سعيد, **حتمية تفعيل دور القطاع الخاص و تحسين مناخ الأعمال لإنجاح السياسة التنموية في الجزائر,** مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات,30/29 نوفمبر2016, جامعة اكلي محند, كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير, الجزائر.

تقرير اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب **آسيا " نشرة الإحصاءات الصناعية للبلدان العربية"**, فترة 2012/2006.

❖ المراجع باللغة الأجنبية:

- CNES é « la configuration du foncier en Algérie, une contrainte au développement économique »,24éme session pléniere,pp60-64.
- Diversification économique, les leçons de l'expérience ;contribution du group de la banque mondiale, chapitre5,page8 .

الملخص:

لم تعد السياحة مجرد ظاهرة اجتماعية تهم بعض الأفراد و الجماعات فقط بل تحولت إلى أنشطة ترفيهية ذات أبعاد اقتصادية و اجتماعية و ثقافية و بيئية, و ذلك بسبب تدفق مئات الملايين من السياح على مختلف الدول و المناطق السياحية, الشيء الذي شجع العديد من الدول تعمل على النهوض بالسياحة و تحويلها إلى صناعة حقيقية و أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

لذا تعتبر السياحة وسيلة فعالة لجلب العملة الصعبة و امتصاص البطالة, لأنها نشاط يعتمد على اليد العاملة, مما جعل الكثير من الدول تولي اهتماما خاصا لهذا القطاع, حيث عمدت إلى تخصيص رؤوس أموال هائلة للاستثمار فيه,فأصبحت السياحة في الآونة الأخيرة مجال تنافس شديد بين الدول و لهذا تهدف دراسة بحثنا إلى إبراز أهمية الاستثمار السياحي في الجزائر, باعتباره مصدرا تنمويا اقتصاديا من خلال التكامل بين المؤشرات الأساسية للسياحة التي تعمل على ترقية قطاع السياحة و جعله قطاعا بديلا لقطاع المحروقات.

إذ توصلنا من خلال دراستنا لموضوعنا عن الاستثمار السياحي كآلية لتحقيق التنويع الاقتصادي و أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر مستخدمين المنهج التحليلي كما قمنا بدراسة قياسية معتمدين في التقدير على طريقة المربعات الصغرى العادية مستخدمين برنامج ايفيوز من أجل قياس العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي و الإيرادات السياحية و تحصلنا على نموذج صالح و يمكن الاعتماد عليه في التنبؤ كما أن النموذج له أثر معنوي موجب و مساهم في تحقيق النمو الاقتصادي حيث توصلنا إلى أن الاستثمار السياحي يساهم في الناتج المحلي الإجمالي بتوفير الإيرادات السياحية, و استقطاب أكبر عدد مكن من السياح لجلب العملة الصعبة و التخفيف من حدة البطالة و ذلك بتوفير مناصب شغل, و لكن بالرغم من وجود المقومات السياحية في الجزائر, إلا أنها لم تحقق الكفاءة المتوقعة بسبب العراقيل التي تواجهها الاستثمارات السياحية من قبل السلطات المختصة, و نقص ثقافة المجتمع الجزائري .

الكلمات المفتاحية:

الاستثمار السياحي, النمو الاقتصادي, التنويع الاقتصادي, الإيرادات السياحية, الانحدار الخطي البسيط, الناتج المحلي الإجمالي.

Résumé:

La natation n'est plus seulement un phénomène social souhaité par certains individus et certains individus et groupes, mais s'est transformée en activités récréatives aux dimensions économiques, sociales, culturelles et interdépendantes, en raison de l'afflux de centaines de million de touristes dans divers pays et zones touristiques, qui a encouragé de nombreux pays à la promotion du tourisme et à le transformer en une véritable industrie et un outil de développement économique et social.

Par conséquent, le tourisme est un moyen efficace d'apporter des devises fortes et d'absorber le chômage, car il s'agit d'une activité dépendante de la main-d'œuvre, ce qui a amené de nombreux pays à accorder une attention particulière à ce secteur, car ils allouent d'énormes capitaux pour y investir, et le tourisme a récemment devenir une zone de concurrence intense entre les pays et par conséquent, l'étude de notre recherche vise à mettre en évidence l'importance de l'investissement touristique en Algérie , en tant que source de développement économique grâce à l'intégration des indicateurs de base du tourisme qui travaillent à la mise à niveau du tourisme secteur.

Le tourisme et en faire un secteur alternatif au secteur des hydrocarbures comme nous avons trouvé, à travers notre étude de notre sujet sur l'investissement touristique, un mécanisme pour atteindre la diversification économique et son impact sur la croissance économique en Algérie, en utilisant la méthode analytique, nous avons obtenu un modèle valide et fiable dans la prévision, et le modèle a un effet positif effet moral et contribution à la réalisation de la croissance économique, ou l'investissement touristique contribue au PIB en fournissant des revenus touristiques et en attirant le plus grand nombre possible de touristes pour apporter des devises fortes et réduire le chômage en créant des emplois Emploi, mais malgré la présence de composantes en Algérie, il n'a pas atteint l'efficacité escomptée en raison des obstacles rencontrés par les autorités compétentes en matière d'investissement touristiques et du manque de culture de la société algérienne.

Les mots clés :

Investissement touristique, croissance économique , diversification économique, recettes touristiques , régression linéaire simple, PIB